جامعة يحي فارس المدية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: المالية والمحاسبة

عنوان المذكرة

دورالدراسات التقنية الاقتصادية في اتخاذ قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة مقترحة لمؤسسة white water

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية

تخصص مالية مؤسسة

من إعداد الطالبتين:

-عمري أحلام

-كداسي صبرينة

تحت إشراف:

-الأستاذ: علي مامي

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الصفة	الجامعة
د علي مامي	مشرف ومقرر	جامعة المدية
د عمر علي عبد الصمد	رئيسا	جامعة المدية
د احمد يوسف السعيدي	مناقش	جامعة المدية

السنة الجامعية: 2022-2023

جامعة يحي فارس المدية
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: المالية والمحاسبة

عنوان المذكرة

دور الدراسات التقنية الاقتصادية في اتخاذ قرار التمويل في المؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة مقترحة لمؤسسة white water

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية

تخصص مالية مؤسسة

من إعداد الطالبتين:

-عمري أحلام

-كداسي صبرينة

تحت إشراف:

-الأستاذ علي مامي.

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الصفة	الجامعة
د علي مامي	**مشرف ومقرر**	جامعة المدية
د عمر علي عبد الصمد	رئيسا	جامعة المدية
د احمد يوسف السعيدي	**مناقش**	جامعة المدية

السنة الجامعية: 2022-2023

الشكر

"الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله" "سورة الأعراف الآية 43"

الحمد لله عدد ما خلق, الحمد لله ملء ما خلق, الحمد لله عدد ما في السموات وما في الأرض, الحمد لله عدد ما أحصى كتابه, الحمد لله على ما أحصى كتابه والحمد لله عدد كل شيء والحمد لله ملء كل شيء أن من علينا لإتمام هذا العمل المتواضع والصلاة والسلام على اشرف المرسلين.

تخوننا الكلمات والعبارات لنوفي من أزال غيمة جهل عنا برياح العلم الطيبة و رسم لنا طريق الختام وصحح لنا كل خطوة مشيناها, نبعث بتحية شكر وعرفان إلى الأستاذ الفاضل مامي علي حفظه الله ورعاه وجعله فخرا للعلم ونفع به الأمة له كل الاحترام والتقدير.

الإهداء

عظم المراد فهان الطريق أبت الأيام إلا أن تذيقنا مرها فروياناها بحلو عزيمتنا فنحن لها وان أبت رغما عنها أتينا بها, قد ينسى الإنسان أيامه الصعبة ولكنه لن ينسى أبدا من هونها عليه, إلى من أعطت من دون مقابل وسعت إلى أن تراني في أعلى المراتب إلى أمي لا وجود لكلمة تفي حقك, إلى مصباح لا ينفذ ولا ينتهي كنت ومازلت أعظم رجل في حياتي أبي قرة عيني, إلى جميع أخ وأخت إلى عائلتي الكريمة كنتم سندا لي حفظكم الله, إلى كل أصدقائي وصديقاتي اهدي هذا العمل المتواضع.

أحلام

الإهداء

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون, لم يكن الحلم قريبا ولا الطريق كان محفوفا بالتسهيلات لكنني فعلتها.

اهدي ثمرة جهدي إلى اعز وأغلى إنسان الذي كان يتمنى دائما رؤيتي في يوم مثل هذا إلى روح أبي الزكية الطاهرة رحمه الله, إلى من ساندتني في صلاتها ودعائها إلى من سهرت الليالي تنير دربي إلى من تشاركني أفراحي وأحزاني إلى من سعت لأجل راحتي ونجاحي إلى أروع امرأة في الوجود أمي الغالية حفظها الله, اهدي هذا التخرج إلى عائلتي وصديقاتي ككل أيضا إلى نفسي

والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات.

صبرينة

الملخص:

إن دراسة الجدوى الاقتصادية دراسة تحليله تهدف إلى التقييم العام للمشاريع الاستثمارية المقترحة, إذ يتم من خلالها احتواء المشروع أو رفضه, كما تشمل دراسة الجدوى الاقتصادية كل المجالات فنية , تسويقية, تمويلية .... فالقرارات التمويلية تعتمد بصفة كبيرة على الصورة التي قدمتها دراسة الجدوى الاقتصادية, فعلى ضوءها تقوم المؤسسة المؤسسة بعملة اتخاذ القرار المتعلق بالتمويل من مختلف المصادر والتوفيق بينها لهيكل تمويلي امثل, كما تعتمد الشركات الناشئة في بدايتها على دراسة الجدوى الاقتصادية لتمهد الطريق للانطلاق في الخوض في مشاريع أخرى.

الكلمات المفتاحية: الجدوى الاقتصادية, التمويل, القرار المالي, الهيكل التمويلي.

The economic feasibility study is an analytical study aimed at the general evolution of the proposed investment projects through which the project is contained or rejected, the economic feasibility study also includes all thicnical, marketing and financing fields, finding decision depend to a large extent on the image presented by the economic feasibility study, in light of it the institution carries out the financing prose's from carrions sources and reconciles them for an optimal financing structure, in its infancy startup companies rely on an economic feasibility study to pave the way for launching into other projects.

Key words : feasibility ,financing ,Financial decesion, financing structure

قائمة المحتويات:

إهداء	
شكر و تقدير	
الملخص	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
المقدمة العامة	ا –هـ
تمهيد	9
الفصل الأول: الإطار العام لدراسة الجدوى الاقتصادية	10
المبحث الأول:ماهية دراسات الجدوى الاقتصادية	10
المطلب الأول:مفهوم وخصائص دراسات الجدوى الاقتصادية	10
المطلب الثاني:أهمية وأهداف دراسات الجدوى الاقتصادية	12
المطلب الثالث:مجالات تطبيق دراسات الجدوى الاقتصادية	16
المبحث الثاني:تصنيفات ومتطلبات دراسات الجدوى الاقتصادية	17
المطلب الأول:تصنيفات دراسات الجدوى الاقتصادية	17
المطلب الثاني:متطلبات دراسات الجدوى الاقتصادية	18
المطلب الثالث:مشاكل وصعوبات دراسات الجدوى لاقتصادية	20
المبحث الثالث:مراحل دراسات الجدوى الاقتصادية	21

المطلب الأول:مرحلة دراسة الفرصة الاستثمارية	22
المطلب الثاني:مرحلة دراسة الجدوى المبدئية	23
المطلب الثالث:مرحلة دراسة الجدوى التفصيلية	26
خاتمة	34
الفصل الثاني:الإطار العام للتمويل	
تمهيد	35
المبحث الأول:ماهية التمويل	35
المطلب الأول:تعريف وخصائص التمويل	35
المطلب الثاني:أهمية ومصادر التمويل	37
المطلب الثالث:مخاطر التمويل	46
المبحث الثاني:ماهية القرارات المالية	50
المطلب الأول:مفهوم القرار المالي وخطواته	50
المطلب الثاني:أنواع القرارات المالية	52
المطلب الثالث:العوامل المؤثرة في القرارات المالية	53
المبحث الثالث:الهيكل التمويلي الأمثل للمؤسسة الاقتصادية	54
المطلب الأول:تعريف وخصائص الهيكل التمويلي الأمثل	54
المطلب الثاني:محددات الهيكل التمويلي الأمثل	56
المطلب الثالث:النظريات المفسرة للهيكل التمويلي	57
خاتمة	60
الفصل الثالث:الدراسة الميدانية	61
تمهيد	62
المبحث الأول:أساسيات حول المشروع	63
المطلب الأول:تمهيد حول المشروع	63
المطلب الثاني:نوع المنتج	69

المطلب الثالث:فريق الشركة والتحليل الاستراتيجي للسوق	70
المبحث الثاني:الوضع المالي للشركة	73
المطلب الأول:جدول حسابات النتائج لسنة 2019	73
المطلب الثاني:الميزانية العمومية لسنة2019	75
المطلب الثالث:جدول حسابات النتائج والميزانية العمومية لسنة 2020	77
المبحث الثالث:توقعات العمل	81
المطلب الأول:الميزانية العمومية الافتتاحية لسنة2021	81
المطلب الثاني:جدول حسابات النتائج المتوقع لسنة2021-2022-2023	81
المطلب الثالث:الميزانية العمومية المتوقعة لسنة2021-2022-2023	83
خاتمة	88
خاتمة عامة	90
قائمة المراجع و المصادر	93
الملاحق	105

قائمة الجداول:

الرقم	العنوان	الصفحة
جدول رقم1	جدول حسابات النتائج لسنة2019	74
جدول رقم2	الميزانية العمومية–أصول–لسنة2019	75
جدول رقم3	الميزانية العمومية–خصوم–لسنة2019	76
جدول رقم4	جدول حسابات النتائج لسنة2020	77
جدول رقم5	الميزانية العمومية–أصول لسنة2020	79
جدول رقم6	الميزانية العمومية–خصوم–لسنة2020	80
جدول رقم7	الميزانية العمومية الافتتاحية لسنة2021	81
جدول رقم8	جدول حسابات النتائج المتوقع لسنة2021–2022–2023	82
جدول رقم9	الميزانية العمومية المتوقعة–أصول–لسنة2021–2022–2023	83
جدول رقم10	الميزانية العمومية المتوقعة–خصوم–لسنة2021–2022–2023	84

قائمة الأشكال:

الرقم	العنوان	الصفحة
شكل1	خريطة تدفق الدراسات الفنية الضرورية للمشروع	28
شكل2	مخطط مراحل دراسات الجدوى الاقتصادية	30

قائمة الملاحق:

الرقم	العنوان	الصفحة
ملحق1	جدول حسابات النتائج لسنة2019	105
ملحق2	الميزانية العمومية لسنة 2019	106
ملحق3	جدول حسابات النتائج لسنة2020	107
ملحق4	الميزانية العمومية لسنة 2020	109

المقدمة

المـــــــــــقـــــدمـــــــــــة

مقدمة

إن كفاءة المشروع الاستثماري تقاس بمدى قدرته على تحقيق أقصى عائد ممكن بأقل تكلفة وأحسن استخدام للموارد الاقتصادية المتاحة, وهذا كله يندرج تحت إطار الدراسة السليمة للجدوى الاقتصادية, فالجدوى الاقتصادية تعتبر أداة من أدوات التحليل الاستراتيجي للمشروع والية مهمة في إنجاحه, حيث تحتوي على سلسلة من الدراسات الدقيقة والمفصلة الغرض منها تحقيق صورة المشروع الاستثماري بشكل واضح قبل تطبيقه على ارض الواقع.

ضمن الدراسات التي تقوم بها الجدوى الاقتصادية, دراسة الجانب التمويلي للمشروع الاستثماري, إذ يعتبر التمويل عصب المؤسسة مهما كان نوعها أو نشاطها وخاصة في ظل التطورات الحاصلة في الوقت الحالي من عولمة, انفتاح كبير على السوق العالمي وحدة المنافسة فيه, لذا لابد من اتخاذ قرار استثماري يتماشى وهيكل التمويل للمؤسسة الذي يسعى إلى تعظيم قيمة المؤسسة والمشروع ككل.

تعتبر الشركات الناشئة شركات تتسم بدرجة عالية من عدم اليقين والمخاطر ولها نظرة غير واضحة عن الحالة المستقبلية للشركة, لذا تسعى وبشكل كبير إلى توضيح هذه الصورة من خلال إعداد دراسات قبلية ولإثبات جدوى المشروع أو لتحقيق أهداف أخرى مثل الحصول على التسمية من شركة أخرى.

إشكالية البحث:

من الأسباب الرئيسية لنجاح المشروع, دراسات الجدوى الاقتصادية السليمة التي تعطي صورة واضحة لكيفية سير المشروع واستمرار يته, من خلال هذا نطرح الإشكالية التالية:

ما دور دراسات الجدوى الاقتصادية في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية؟

ويندرج من الإشكالية الرئيسية أسئلة فرعية:

- ما المقصود بدراسة الجدوى الاقتصادية؟ وما هي مراحلها؟
- ماذا يقصد بقرار التمويل؟ وما هو الهيكل التمويلي الأمثل للمؤسسة الاقتصادية؟
- هل تعتمد الشركات الناشئة على دراسات الجدوى الاقتصادية؟

فرضيات الدراسة:

- يقصد بالجدوى الاقتصادية أنها أداة علمية تستخدم لترشيد القرارات الجديدة أو تقييم قرارات سبق اتخاذها أو القيام بالمفاضلة بين البدائل المتاحة, وتمر دراسات الجدوى الاقتصادية بعدة مراحل لكل مرحلة تتم دراسة معينة.
- قرار التمويل هو قرار يسعى لتحديد هيكل تمويل الشركات بكل أنواعها, والهيكل التمويلي الأمثل هو إحداث مزيج امثل ومختلف من مصادر التمويل في المؤسسة.
- تعتمد الشركات الناشئة في سيرورتها على دراسات الجدوى الاقتصادية.

أهمية الدراسة:

يستمد البحث أهميته من أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية بالنسبة للمشاريع الاستثمارية, حيث تعطي صورة مبدئية واضحة عن المشروع.

مساعدة الشركات الناشئة في اتخاذ قرارات إستراتيجية.

أهداف الدراسة:

تهدف دراستنا إلى تحقيق جملة من الأهداف المتمثلة في:

- التعرف على دراسة الجدوى الاقتصادية واهم مراحلها.

- التعرف على الجانب التمويلي للمؤسسة وطريقة إعداد هيكل تمويلي امثل.
- مساهمة الجدوى الاقتصادية اتخاذ القرارات على مستوى الشركات الناشئة.

مبررات الدراسة:

من بين المبررات الأساسية لهذه الدراسة هي:

- الرغبة الشخصية في البحث في هذا الموضوع.
- الأهمية الكبيرة التي تليها المؤسسات والشركات بكل أنواعها لدراسات الجدوى الاقتصادية, بالإضافة الى الجامعات وغبرها.

منهج الدراسة:

باعتماد المعلومات المتعلقة بالجدوى الاقتصادية وتحليلها فانه تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي.

الدراسات السابقة:

أهم دراسة سابقة في هذا الموضوع تتمثل في :

"**دور وأهمية دراسة الجدوى في تقييم وتمويل مشروعات القطاع الخاص**" تمجغدين نور الدين, سنة 2019, أطروحة نيل شهادة دكتوراه, جامعة بسكرة.

كانت الإشكالية المطروحة كالآتي:

ما مدى أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية في تقييم وتمويل مشروعات القطاع الخاص في الجزائر؟ وما هو واقع الاهتمام بهذه الدراسات بالنسبة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الجنوب الشرقي؟

أهم الفرضيات المطروحة في هذه الدراسة متمثلة في:

- لا يوجد إقبال وإدراك بأهمية دراسات الجدوى من طرف القائمين على المشروعات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة.
- لا يوجد اختلاف في سلوك المستثمر اتجاه تقييم وتمويل المشروعات محل الدراسة تبعا لمستوى الإقبال على دراسات الجدوى.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية في اتجاهات القائمين على المشروعات الصغيرة والمتوسطة نحو مستوى الإدراك بأهمية دراسات الجدوى يمكن ان يعزى إلى خصائص المشروع.

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة.

تهدف هذه الدراسة في الجانب النظري والتطبيقي إلى التعرف على مدى مساهمة دراسات الجدوى الاقتصادية في عملية تقييم وتمويل مشروعات القطاع الخاص, وواقع الاهتمام بهذه الدراسات في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تنشط في منطقة الجنوب الشرقي.

أهم النتائج المتحصل عليها من هذه الدراسة كانت كالآتي :

- الصعوبات والمشاكل التي تقف أمام انجاز دراسات الجدوى تساهم بدرجة كبيرة في ارتفاع حالات الفشل في المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- الإعداد الجيد لدراسات الجدوى يعزز من قدرات الجهات المهتمة بتقييم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ويشمل التعامل معها.
- مستوى الإقبال والإدراك بأهمية دراسة الجدوى من قبل القائمين على المشروعات الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة بدرجة محايدة, والذي يعبر عنها قيمة المتوسط الحسابي الكلي والذي بلغ (1.89) وهو ما يعكس وجود اختلاف وتفاوت في مستويات الإدراك بأهمية دراسات الجدوى بين

المشروعات التي قامت بإنجاز دراسة لمشروعاتها والأخرى التي لم تقم بها.

هناك نقاط اختلاف ونقاط تشابه بين دراستنا وهذه الدراسة كانت نقاط التشابه في أن كلتا الدراستين حول الجدوى الاقتصادية, أما نقاط الاختلاف كانت في أن دراستنا حول دراسة الجدوى في المؤسسة الاقتصادية, أما هذه الدراسة فكانت على مستوى القطاع الخاص.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: اجري هذا البحث بشركة ذات مسؤولية محدودة شركة وايت ووتر.

الحدود الزمنية: اجري هذا البحث في السداسي الثاني من السنة الجامعية (2022-2023).

هيكل الدراسة:

من خلال عنوان هذه الدراسة كان ولابد من الإحاطة بجميع أجزائه والتطرق إليها, وكإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول كما يلي:

يتضمن الفصل الأول الإطار العام لدراسات الجدوى الاقتصادية, حيث يضم ثلاث مباحث, في المبحث الأول تطرقنا إلى ماهية دراسة الجدوى الاقتصادية وفي المبحث الثاني تطرقنا إلى تصنيفات الجدوى الاقتصادية, وفي المبحث الثالث إلى مراحل دراسة الجدوى الاقتصادية.

أما الفصل الثاني فهو تحت عنوان القرارات التمويلية, كذلك قسم إلى ثلاث مباحث المبحث الأول ماهية التمويل, المبحث الثاني القرار التمويلي وأخيرا المبحث الثالث الهيكل التمويلي للمؤسسة الاقتصادية.

أما الفصل الثالث يحتوي على دراسة الجدوى الاقتصادية لشركة ذات مسؤولية محدودة ترغب في الحصول على علامة بدء التشغيل وكذلك قسم إلى ثلاث مباحث, المبحث الأول يهتم بأساسيات المشروع, المبحث الثاني يحدد الوضع المالي للشركة, أما المبحث الثالث يعطي توقعات العمل للسنوات المقبلة.

صعوبات الدراسة:

لم تكن هناك صعوبات كثيرة, العائق الوحيد هو التعامل مع اللغات الأجنبية (الفرنسية), علما أن سنوات دراستنا كانت باللغة العربية.

الفصل الأول
الاطار العام لدراسة الجدوى الاقتصادية

تمهيـــــــــــــــد:

إن المشاريع الاستثمارية عرضة للعديد من المخاطر من كل النواحي، سواء الداخلية أو الخارجية أو قبل بدء المشروع أو بعده، لذا و قبل البدء بالمشروع لابد من عمل جدوى اقتصادية فهي الأساس لاتخاذ القرارات الاستثمارية فهي تعطي صورة مبدئية عن المشروع الاستثماري و كذا تعطي نظرة مستقبلية من النواحي سواء مالية، فنية، اجتماعية ...الخ، فالجدوى الاقتصادية تساعد على اتخاذ قرارات إستراتيجية مصيرية بالنسبة للمؤسسة من خلال مراحلها وبالتالي تساعد هذه القرارات في قبول الفكرة المطروحة للمشروع أو إلغاءها لطرح فكرة أكثر جدارة.

في هذا الفصل سنقوم بتحديد ماهية الجدوى الاقتصادية وكذا مراحلها بتقسيم الفصل إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث لأول: ماهية دراسات الجدوى الاقتصادية.

المبحث لثاني: تصنيفات دراسات الجدوى الاقتصادية.

المبحث الثالث: مراحل دراسات الجدوى الاقتصادية.

المبحث الأول: ماهية دراسات الجدوى الاقتصادية.

يعتبر المشروع توليفة متناسقة من الموارد الاقتصادية المحدودة التي تقابلها الرغبات المتزايدة للإفراد هنا ظهرت الحاجة إلى دراسات الجدوى الاقتصادية، لقياس كفاءة المشروع من حيث تخصيص الموارد اللازمة له و المنافع الناتجة عنه.

حيث تمتد جذور دراسات الجدوى الاقتصادية إلى تحليل المنافع والتكاليف عند بداية ظهورها وترجع أول ممارسة لتحليل المنافع والتكاليف إلى عام 1963 في الولايات المتحدة الأمريكية وذلك بصدور قانون التحكم في الفيضان ويجيز هذا القانون إقامة مشروعات مقاومة الفيضان، إذ تفوقت منافعها على تكاليفها ولم يحتوي هذا القانون بالطبع على القواعد الأساسية التي يتعين إتباعها عند تقييم المشروعات، و ظهر أول عمل يحتوي على المبادئ الأساسية لتحليل المنافع والتكاليف عام 1950في صورة كتاب كان عنوانه "الممارسة المقترحة للتحليل الاقتصادي لمشروعات حوض النهر "

ومن خلال المبحث الأتي سنتطرق بالتفصيل إلى مفاهيم دراسات الجدوى الاقتصادية واهم جوانبها.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص دراسات الجدوى الاقتصادية.

حظي موضوع دراسات الجدوى الاقتصادية بالاهتمام الكبير في القرون الماضية وتطور على مدى السنوات لينتج عن هذا التطور عدة مفاهيم وخصائص وهذا ما سنتناوله في هذا المطلب.

أولا:مفهوم دراسات الجدوى الاقتصادية.

تعددت التعريفات الخاصة بدراسات الجدوى الاقتصادية نذكر منها :

تعريف1: من ابرز التعريفات التي قدمت لدراسات الجدوى نجد:هي عبارة عن أسلوب علمي يتضمن مجموعة من الدراسات التي تهدف إلى فحص وتقييم المشروع وذلك من اجل اتخاذ قرار البدء فيه ومزاولته لنشاطه من عدمه.[1]

تعريف2:تعرف دراسات الجدوى الاقتصادية على أنها تتضمن كافة الدراسات بمختلف اتجاهاتها القانونية،التسويقية،المالية...، التي تسمح بتوفير قدر كافي من البيانات والمعلومات يسمح لمتخذ القرار الاستثماري باتخاذ قراره بما يتلاءم مع الأهداف التي يرغب في تحقيقها.[2]

تعريف3:تعرف أيضا دراسات الجدوى الاقتصادية على أنها منهجية لاتخاذ القرارات الاستثمارية تعتمد على مجموعة من الأساليب و الاختبارات و الأسس العلمية التي تعمل على المعرفة الدقيقة لاحتمالات نجاح أو فشل مشروع استثماري معين، واختبار مدى قدرة المشروع على تحقيق أهداف محددة تتمحور حول الوصول إلى أعلى عائد ومنفعة للمستثمر الخاص أو الاقتصاد القومي أو كليهما على مدى عمره الافتراضي.[3]

تعريف شامل "استنادا إلى التعاريف السابقة وغيرها يمكن التوصل إلى أن دراسات الجدوى الاقتصادية هي أسلوب علمي منظم يشمل كافة الجوانب الإدارية المتعلقة بالمشروع قانونية،مالية،تسويقية....من خلال جمع المعلومات وتحليلها لاتخاذ قرار التنفيذ".

ثانيا:خصائص دراسات الجدوى الاقتصادية.

من خلال المفاهيم المتطرق إليها سابقا لدراسات الجدوى الاقتصادية تم استخلاص مجموعة من الخصائص وهي:

[1]-تمجغدين نور الدين دور وأهمية دراسات الجدوى في تقييم وتمويل مشروعات القطاع الخاص ،أطروحة شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة بسكرة،2018 –2019 ص28

[2]-خالدي خميسه،نوري سليمة،دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية،مذكرة شهادة ماستر،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة قسنطينة 2010-2011 ص31.

[3] فليح حسن خلف, أساسيات دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات, جامعة ال البيت, الأردن, 2012 ص 39.

- دراسات الجدوى الاقتصادية طريقة عملية تتصف بالابتعاد عن العشوائية في اتخاذ القرارات .
- تقوم بالفحص والتقييم من ناحية التكاليف ومقارنتها بالإيرادات وهذا من اجل التعرف على صلاحيات المشروع.
- تتضمن دراسات الجدوى الاقتصادية مختلف الاتجاهات قانونية،تسويقية،مالية....
- توفر قدر كافي من البيانات والمعلومات التي تسمح باتخاذ القرار الملائم.
- تعتمد دراسات الجدوى الاقتصادية على أساليب و اختبارات وأسس علمية.
- تسعى دراسات الجدوى الاقتصادية إلى الوصول إلى أعلى عائد ومنفعة ممكنة.
- ارتفاع تكاليف دراسة الجدوى وخاصة بالنسبة للمشروعات الجديدة و الكبيرة تؤدي إلى ضرورة إعداد دراسات استكشافية الغرض منها الحكم المبدئي على قبول المشروع أو رفضه(1)
- النظرة المستقبلية، فدراسة الجدوى تعنى بدراسة إمكانية تطبيق فكرة استثمارية يمتد عمرها إلى عدد من السنوات.(2)

المطلب الثاني:أهمية وأهداف دراسات الجدوى الاقتصادية.

تعتبر دراسات الجدوى الاقتصادية من أهم الأدوات التي تقوم يتحليل الجوانب التي ترتبط بإقامة المشروعات، حتى تحدد ما تحققه من عائد أو منافع أو ما تتحمله من تكاليف وهذا بهدف الوصول إلى الأهداف المسطرة، من خلال هذا المطلب سنحدد أهمية و أهداف دراسات الجدوى الاقتصادية.

أولا:أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية.

يتم تحديد أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية وفقا لنطاق استخدامها كما يلي:

1-حيمر مروان،دراسة الجدوى المالية للمشروعات الاستثمارية من وجهة نظر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ،ماستر علوم التسيير،جامعة المسيلة 2016-2017 ص10.

2-بن رزقه زينب،فعالية دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية،مذكرة شهادة ماستر في علوم التسيير،جامعة يحيى فارس المدية 2021-2022 ص31.

1. بالنسبة للفرد:

لدراسة الجدوى أهمية كبيرة بالنسبة للفرد و ذلك للأسباب التالية:

- ضخامة المبالغ المالية المستثمرة في بعض الأحيان كالمشروعات الصناعية.
- البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها المشروعات الاستثمارية والتي تحمل في كثير من الأحيان متغيرات متعددة ومتنوعة تؤكد وجود عنصر المخاطرة وعدم اليقين في تلك البيئة الاقتصادية.
- تبين دراسة الجدوى المبدئية أو التمهيدية على مدى وجود فرص استثمارية أو أفكار جديدة تستحق المزيد من الدراسة التفصيلية.
- نتائج دراسات الجدوى تعتبر كمرشد للمستثمر الفرد و الذي يمكنه إتباعه من خلال مراحل تنفيذ المشروع بحيث يمكن الرجوع إليه في مختلف مراحل التنفيذ.[1]

2. بالنسبة للبنك:

تساعد دراسة الجدوى البنك التعرف على ظروف وأحوال البيئة التي يعمل فيها المشروع، من خلال المعلومات المتاحة ومراحل نمو تلك البيئة والتفاعل معها، كما يجدر الإشارة إلى إن هناك أوجه تشابه كثيرة بين أساليب التحليل الائتماني التي يقوم بها البنك بغرض منح الائتمان المصرفي، وأساليب التحليل في الجدوى الاقتصادية والتي يتقاطع كلاهما في الوصول إلى التأكد من قدرة العميل على تسديد القرض في المواعيد المحددة (قياس الجدارة الائتمانية)، لهذا فالبنك لا يكتفي بالنظر إلى المعلومات التاريخية حول نشاط العميل، ولكن يلجا إلى استخدام أساليب التحليل التي تهتم بالمستقبل مثل: الموازنات التخطيطية و تقدير التدفقات النقدية المستقبلية، وبذلك

1-بن لبيوض نور الهدى،دور دراسة الجدوى الاقتصادية في تقييم المشروعات الاستثمارية مذكرة ماستر في علوم التسيير،جامعة البويرة 2017 ص9

تفيد دراسة الجدوى في تحجيم المخاطر عند اتخاذ قرارات الاقتراض في المستقبل وترفع من درجة التأكد من إمكانية استرداد القرض في مواعيده.[1]

3. بالنسبة للدولة:

إن القيام بتنفيذ بعض الفرص الاستثمارية دون القيام بدراسة الجدوى يترتب عليه ضياع للموارد الاقتصادية، وأمام الحاجيات المتزايدة لأفراد المجتمع تساهم دراسة الجدوى في تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية على المستوى القومي، وذلك بتحديد الفرص الاستثمارية المتاحة على المستوى الكلي ثم ترتيب تلك الفرص حسب أهميتها و أولويتها، كما أن اختيار المشروعات ذات النفع العام من طرف الدولة يستوجب وجود أسلوب يساعد على المفاضلة بين هذه المشروعات من خلال مجموعة توفرها دراسة الجدوى، و تعمل أيضا على تحديد علاقة المشروع محل الدراسة بغيره من المشروعات الأخرى لضمان تجانس الأهداف المحددة في الخطة التنموية، وتشترط الدولة أيضا لمنح ترخيص إقامة مشروع التأكد من الأعباء الاجتماعية الناتجة عن المشروع أقصى ما يمكن، وان العوائد والمنافع الاجتماعية التي يحققها المشروع اكبر ما يمكن.[2]

4. بالنسبة للمشروع:

- تعتبر المشروعات في أي بلد بمثابة الركيزة التي تعتمد عليها عملية التنمية فأية خطة ما هي في الواقع إلا مجموعة من المشروعات التي تقام قصد تحقيق أهداف التنمية.
- تعبر دراسة الجدوى أساسا لاتخاذ القرارات الخاصة بإقامة المشروع مثل:شراء الأرض،إقامة مبنى، توريد الآلات...الخ. وما يلزم لكل منها من دراسات وإجراءات وعقود وقرارات تنفيذية.

[1]-بالعجين رياض،دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية،مذكرة شهادة ماستر إدارة مالية،جامعة تيارت 2018-2019 ص14.
[2]-تمجغدين نور الدين ،دراسة الجدوى الاقتصادية بين متطلبات النظرية والإشكالية العملية،مجلة الباحث ،العدد7،ورقلة الجزائر ،2010 ص208

- إظهار مدى قدرة المشروع على تحقيق الأهداف التي يقوم من اجلها إذ أن إقامة المشروع ليس هدفا في حد ذاته وإنما بغرض الحصول على منافع مادية معينة.
- تساهم هذه الدراسة في تحديد المصادر المناسبة لتمويل الاحتياجات الخاصة بالمشروع ومدى توفرها وقدرتها على تزويد المشروع بالأموال عند الحاجة إليها أي أي حد سوف يتحقق العائد من خلال استثمار هذه الأموال.[1]

ثانيا: أهداف دراسات الجدوى الاقتصادية.

تلعب دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية دورا كبيرا في تحفيز المستثمرين على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية وذلك من خلال ما يلي:

- دراسة الجدوى تمثل مجموعة من الدراسات التخصصية المتكاملة لتقدير احتمالات نجاح أو فشل مشروع معين أو فكرة استثمارية أو قرار استراتيجي قبل التنفيذ.
- تمكين الراغبين في الاستثمار من تصنيف وترتيب البدائل الاستثمارية المختلفة، ومن ثم اختيار البديل الاستثماري الأفضل.[2]
- معرفة مدى ملائمة المشروع لأهداف السياسة العامة للدولة في نطاق النظام السياسي المتبع وخلال مرحلة تنموية معينة.
- ضمان قيام المشروع بالأساليب التقنية المختارة لتنفيذ الوظائف وتحقيق الأهداف الإنتاجية المطلوبة كما ونوعا.

[1] بن لبيوض نور الهدى مرجع سابق ص 10.
[2] ءاجر سعدي، اثر دراسة الجدوى الاقتصادية عل القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية، شهادة ماجستير في العلوم الاجتماعية، جامعة فرحات عباس سطيف 2012-2013 ص66.

- ضمان قبول المشروع بمؤشراته ونتائجه المختلفة من قبل الجهات المستفيدة خاصة، ومن المجتمع عموما، وبموجب الاعتبارات الاجتماعية المقبولة.[1]
- تعتبر دراسات الجدوى المستند الذي تعتمد عليه البنوك في إثبات ربحية المشروع وكفاءته وقدرته على سداد القرض.[2]

المطلب الثالث: مجالات تطبيق دراسات الجدوى الاقتصادية.

تتعدد مجالات تطبيق دراسات الجدوى الاقتصادية إلا انه من الممكن حصرها في المجالات التالية:

1.دراسة الجدوى للمشروعات الجديدة:

وهي أكثر المجالات التطبيقية انتشارا وأهمية، نظرا لان المشروع الاستثماري الجدير بحاجة إلى دراسة شاملة، وتقديرات مبنية على منهجية علمية وأساليب دقيقة، أخذة بعين الاعتبار ظروف عدم التأكد المصاحبة لأي مشروع جديد، وتعتبر هذه الدراسة ضرورية مهما كان نوع المشروع أو حجمه، ويبقى الاختلاف في درجة العمق والتكلفة بين المشاريع.

2.دراسة الجدوى للتوسعات في المشروعات القائمة:

في هذه الحالة هناك مشروع قائم بالفعل ويعمل، وتظهر أسباب كثيرة لضرورة التوسع الاستثماري وذلك بإقامة وحدات أخرى تابعة للمشروع، أو إضافة خط إنتاجي جديد أو إضافة فروع جديدة في مناطق جغرافية جديدة، وفي كل هذه الحالات تتطلب عملية التوسع إعداد دراسة جدوى لذلك الغرض.[3]

3.دراسة الجدوى الاقتصادية للإحلال و التجديد:

[1]-صاح اسطي فان كجة جي، إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لمشاريع التنمية، بغداد، 2010 ص8.
[2]-بن شاعة وليد وآخرون، دراسات الجدوى الاقتصادية كآلية لنجاح المشاريع الاستثمارية، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد3 ،العدد 2، الجزائر غرداية، 2020 ص138.
[3]-عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية وقياس الربحية التجارية والقومية، الدار الجامعة، الإسكندرية، مصر2010 ص33.

وتتم تلك الدراسة عندما يكون القرار الاستثماري يتعلق بإحلال أو استبدال آلة جديدة محل آلة قديمة بعد انتهاء العمر الافتراضي للآلة القديمة، وتصبح المسالة تحتاج إلى الاختيار بين الأنواع المختلفة من الآلات، و تقدير التدفقات النقدية الداخلة والخارجة المتوقعة والعائد من كل بديل واختيار البديل الأفضل.

4.دراسة الجدوى للتطوير التكنولوجي:

وتبرز أهمية هذا المجال نظرا للدخول في مرحلة الثورة التكنولوجية المعلوماتية، ومع التغيرات المصاحبة للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، وتزايد التنافسية مما سيدفع الشركات والمنظمات إلى المزيد من البحث والتطوير، ثم الاتجاه إلى التطوير التكنولوجي.[1]

المبحث الثاني: تصنيفات دراسات الجدوى الاقتصادية.

تتعدد وتتنوع الفرص الاستثمارية أمام المستثمرين مما يدعوا ذلك إلى إقامة دراسة جدوى اقتصادية،حيث تصنف دراسة الجدوى إلى عدة تصنيفات وذلك نظرا إلى طبيعتها، إضافة إلى المتطلبات اللازمة لضمان اختيار البدائل المتاحة تحت عدة صعوبات ومشاكل قد تواجهها في عملية المفاضلة بين البدائل.

المطلب الأول: تصنيفات دراسات الجدوى الاقتصادية.

هناك مداخل تحليلية مختلفة يتم من خلالها النظر إلى طبيعة دراسة جدوى المشروعات ويمكن التمييز بين التصنيفات التالية:

1.التصنيف النفعي:

ويعني تصيف دراسة الجدوى حسب طبيعة المنفعة المستمدة منها منفعة خاصة أو منفعة قومية،فإذا كانت دراسة الجدوى معدة لتقييم المشروع من وجهة نظر المستثمر الخاص و الذي يهدف إلى تعظيم الأرباح تسمى بدراسة الجدوى الخاصة، إما إذا

[1]-شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الطبعة 1، عمان ، الأردن، 2009 ص30.

كانت للاهتمام بتقييم المشروع من وجهة نظر الاقتصاد القومي أو المجتمع ككل، والذي يهدف إلى تحقيق أقصى ما يمكن من الربحية القومية، تسمى بدراسة الجدوى القومية.[1]

2.التصنيف الوظيفي:

تتناول دراسة الجدوى الاقتصادية على أنها مجموعة من الوظائف يقوم بكل وظيفة مجموعة من الخبراء المتخصصين في شكل فريق عمل، وتتضمن تلك الوظائف: الوظيفة البيئية، القانونية، التسويقية، الفنية، المالية والاجتماعية...، ولا يشترط في المدخل الوظيفي الترتيب والتتابع إلا انه لا بد من وجود تخصصات مختلفة لعمل دراسات جدوى وتقييم المشروع من المنظور المتكامل.

3.التصنيف التحليلي:

يميز بين دراسة جدوى المشروعات وفقا لاختلاف درجة التفصيل وعمق التحليل المستخدم في الدراسة، حيث يتم التمييز بين دراسة الجدوى المبدئية ودراسة الجدوى التفصيلية.[2]

المطلب الثاني:متطلبات دراسات الجدوى الاقتصادية.

تتوقف سلامة ودقة النتائج التي تقدمها دراسة جدوى المشاريع الاستثمارية على نوعية البيانات والمعلومات ومصداقيتها، ولذلك فان توفر بيانات ومعلومات تفصيلية عن المشروع تعد مطلبا أساسيا لضمان اختيار البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة أي اتخاذ قرار سليم، وحتى يمكن إخضاع المشروع للدراسة والتقييم لابد من توفر عدد من الشروط والتي تعد بمثابة متطلبات ضرورية وهذا ما سنتطرق إليه.

- ✓ **الإلمام بالتوجه الاستراتيجي:**

1-سعيد عبد العزيز عثمان، دراسات جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2001، ص23.

2- تمجغدين نور الدين، دور و أهمية دراسات الجدوى لتقييم وتمويل مشروعات القطاع الخاص، مرجع سابق، ص31.

بمعنى توفر المرونة في الإستراتيجية الأساسية للمشروع والقدرة على التكيف لمواجهة المتغيرات و المخاطر في عالم الأعمال، ولا يتأتى ذلك إلا بالاختيار السليم للاستثمارات القادرة على تحقيق الأهداف وعلى إمكانية الاستمرار في بيئة غير مستقرة وإدراك أسباب التغيرات الحادثة في المجتمع.

✓ **المعرفة التامة بنطاق المشروع:**

يشمل تحديد نطاق المشروع جميع الأنشطة المقرر تنفيذها في المنظمة، وأنشطة العمليات المتعلقة بالإنتاج والعمليات الخاصة بمعالجة المخلفات والأنشطة المتعلقة بنقل وتخزين المدخلات والمخرجات بكافة أشكالها خارج الموقع. [1]

✓ **وجود بدائل استثمارية يتم الاختيار بينها والتحقق منها:**

تعدد البدائل أمام القائمين عن دراسة الجدوى، فهناك بدائل باختيار التكنولوجيا وبدائل تتعلق بالمعدات وأخرى بالطاقة الإنتاجية...الخ ، وأمام هذا التعدد الهائل تقوم دراسة الجدوى ببحثها واختيار انسبها مع تقديم المبررات الكافية. [2]

✓ **توفر قاعدة البيانات والمعلومات اللازمة:**

تعتبر قاعدة البيانات العمود الفقري لدراسات الجدوى إذ انه بدون هذه المعلومات لا يمكن إجراء دراسة جدوى، ومن أهم هذه البيانات التي يتعين توافرها:

- بيانات عن السوق وحجم الطلب (داخلي وخارجي).
- بيانات عن كميات وأسعار مدخلات الإنتاج المحلية والمستوردة.
- بيانات عن أسعار الآلات والمعدات ومصادرها المختلفة.

[1]-زحوفي نور الدين، فعالية دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية في اختيار المشاريع الاستثمارية مذكرة شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2013-2014، ص 37-38.

[2]-يوحنا عبد الله، ادم اللوزي سليمان، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة المنظمات، الطبعة الأولى، دار المسيرة للطباعة و والنشر، الأردن، 2000 ص35.

- ويجب أن تتصف هذه البيانات بالدقة والتفصيل، بحيث يمكن الاعتماد عليها في إجراء دراسات الجدوى ومن ثم صياغة قرار استثماري سليم.
- توفر خبرة تكنولوجية واسعة لمجموعة الخبراء المتخصصين والقائمين على دراسة الجدوى.
- توفر القدرة على التجهيز والتعامل مع البيانات الالكترونية. [1]

المطلب الثالث:مشاكل وصعوبات دراسات الجدوى الاقتصادية.

على الرغم من زيادة الاهتمام بدراسات الجدوى، إلا أن هناك العديد من الصعوبات والمشاكل التي يمكن مواجهتها عند السعي لإجراء هذه الدراسات ولعل أهم هذه المشاكل هي:

✓ **عدم توافر ودقة المعلومات:**

تعتبر مشكلة عدم توفر ودقة المعلومات العتبة الأولى أمام الدراسة العلمية لجدوى المشروعات، والتي تؤدي إلى صعوبات كثيرة في إعداد التقديرات الصحيحة التي يمكن الاستناد عليها في اتخاذ قرار استراتيجي سليم.

✓ **النقص الواضح في المتخصصين في دراسات الجدوى الاقتصادية:**

إذ يتطلب القيام بدراسات الجدوى وجود فريق من الخبراء ذوي الاختصاصات المختلفة، وقد أدى النقص في ذلك إلى دخول العديد من غير المتخصصين في هذا المجال مما يترتب عليه ضعف وقصور الدراسات المقدمة التي يغلب عليها الطابع الشكلي والبعد عن المصداقية المطلوبة. [2]

✓ **ارتفاع التكاليف:**

[1]-بن حركي غنية،واقع دراسات الجدوى وتقييم المشاريع الاستثمارية، مذكرة شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي،2010-2011،ص

[2]-نادي مفيدة،أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في المشاريع الاستثمارية السياحية،دراسة حالة حمام منتيلة، المركز الجامعي غليزان، 2020 ص13.

حيث يعاني أصحاب المشروعات الاستثمارية وخاصة الصغيرة منها من ارتفاع تكاليف الدراسة على حد تقديرهم.

✓ **المعوقات الإدارية والتنظيمية:**

حيث هناك سلسلة من الإجراءات التي ينبغي على المستثمر أن يستوفيها قبل تنفيذ المشروع أو بعده، والتي تتمثل في ترخيص المشروع والاحتياطي النقدي لدى وزارة المالية.

✓ **مخاطر عدم التأكد:**

والناتج عن عولمة مختلف الأنشطة الاقتصادية، و تزايدات مشاكل التعامل مع المتغيرات الداخلية والخارجية الناتجة عن هذه العولمة،الأمر الذي أدى إلى ارتفاع مخاطر عدم التأكد المصاحبة لعمليات دراسة الجدوى الاقتصادية.

✓ **مشكلة التضخم:**

إن ثبات المستوى العام للأسعار أمر نادر الحدوث، فالوضع العلمي هو أن الأسعار في تغير دائم ومستمر، وإذا كان التغير في المستوى العام للأسعار يتجه للارتفاع فان الاقتصاد تسوده حالة تضخم، وفي هذه الحالة فان التدفقات النقدية للمشروع سوف تختلف عن بعضها البعض، ليست فقط من حيث توقيت حدوثها (مشكلة القيمة الزمنية للنقود) وإنما سوف تختلف عن بعضها البعض أيضا من حيث القوة الشرائية. [1]

المبحث الثالث: مراحل دراسات الجدوى الاقتصادية.

إن عملية إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية هي عبارة عن سلسلة من الدراسات تمكن القائمين بها في نهاية الدراسة من قبول المشروع أو صرف النظر عنه،

1-ياسر محمد أبو عيد، احمد علي احمد صعوبات إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية في فلسطين، مجلة العلوم الاقتصادية، مجلد1، العدد17، السودان، 2016 ص153.

حيث هناك عدد من المراحل المتتابعة يجب إتباعها، وكل مرحلة من المراحل مكونة من عناصر مختلفة، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى هذه المراحل بشكل مفصل.

المطلب الأول: مرحلة دراسة الفرصة الاستثمارية.

مرحلة دراسة الفرص للجدوى الاقتصادية أو ما يطلق عليها مرحلة ما قبل دراسة الجدوى هي نقطة البداية في النشاط المتعلق بالاستثمار، وقد يشير إليها البعض بأنها دراسة الجدوى التمهيدية إلا أن واقع الأمر يتضمن اختلافا بينها، ومن خلال هذا المطلب سنتناول مرحلة دراسة الفرصة بشكل مفصل.

إن العديد من المشروعات بدأت من خلال فكرة معينة وجدت من يتابعها من رجال الأعمال أو المستثمرين حتى ولو كان الأمر ينطوي على مخاطرة معينة، لذلك يكون القرار الأولي بدراسة الفرصة الاستثمارية المتاحة والأمر يتطلب عملية إتباع منهجية عملية في هذه الدراسة حتى تكون النتائج محسوبة بشكل مسبق وبقدر الإمكان، فالدراسة المنهجية للفرص الاستثمارية أو مرحلة ما قبل البدء بدراسة الجدوى تساعده في:

- تطوير منتجات أو خدمات تكون مفيدة للزبائن أو المستخدمين.
- تطوير محتمل لفكرة مشروع من الأنشطة التي يمارسها حاليا.
- تعزيز قدرة المنشاة في الحصول على التمويل.
- تخفيض مخاطر الفشل.
- دعم وجهة نظر الشركة لتكون أكثر ربحية.

قد تتم دراسة ما قبل الجدوى في البداية للمساعدة في ترتيب البدائل المتاحة بالشكل الملائم وقبل الاستمرار بتنفيذ دراسة الجدوى والوصول إلى مراحل متقدمة، قد يتطلب الأمر منا القيام ببعض تحليلات ما قبل الجدوى وإذا أظهرت تلك التحليلات الأولية أن المشروع المقترح غير مجدي، يمكننا توفير الهدر والخسائر التي كنا

سنتعرض لها، وإذا أظهرت تلك التحليلات جدوى المشروع، فإنها تكون مفيدة في حل بعض القضايا الأساسية التي ستواجهها.

قبل تخصيص الموارد المالية الكبيرة للقيام بمثل هذه الدراسة، من الضروري إجراء تقييم قوي للمشروع من خلال دراسة ما قبل الجدوى والهدف الرئيسي لذلك هو الوصول إلى اختيار تمهيدي من اجل تحديد ما يلي:

- فيما إذا تم دراسة واختيار جميع البدائل الممكنة للمشروع.
- تصميم المشروع يبرر إجراء دراسة تفصيلية تتم من خلال دراسة الجدوى.
- ما إذا كانت هناك بعض الجوانب السلبية للمشروع والتي قد تؤثر بشكل سلبي على صلاحية المشروع
- ما إذا كان المشروع الأولي واعتمادا على المعلومات المتوفرة جذابا للمستثمرين محددين أو مجموعة من المستثمرين والمؤسسات المالية. [1]

المطلب الثاني: مرحلة دراسة الجدوى المبدئية.

تتطلب دراسة الجدوى التفصيلية جهدا كبيرا ووقتا طويلا نسبيا وتكاليف عالية، لذلك يتعين إجراء دراسات تمهيدية بسيطة للمشروعات التي يتم اقتراحها في مرحلة التعرف قبل إجراء دراسات الجدوى التفصيلية لها، وتكمن أهمية دراسة الجدوى المبدئية في أنها تحدد إلى حد ما تكلفة المال المخصص للاستثمار، ومن هنا فان دراسة الجدوى المبدئية تشمل عدة جوانب أهمها:

- البحث عن الموانع الجوهرية سواء القانونية أو غير القانونية، فمن الممكن وجود مناطق معينة ممنوع إقامة مشروعات معينة عليها وذلك من خلال قانون حماية البيئة مثلا.

1-علي يوسف، منذر مرهج، تقييم المشاريع ودراسة الجدوى، منشورات الجامعة الافتراضية العربية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2018، ص21-22.

- دراسة قوانين الاستيراد والتصدير وما بها من موانع مثلا: كقيود مفروضة على مواد خام معينة يحتاجها المشروع، كذلك هناك مشروعات يقتصر النشاط فيها على الدولة فقط مثل: الإنتاج الحربي (الأسلحة).
- التعرف على حالة الاقتصاد الوطني وتوجهاته وسياساته الاقتصادية والظروف البيئية ومدى الاستقرار السياسي والاجتماعي،بما في ذلك القيم والعادات والتقاليد مع تحديد ما إذا كانت أهداف المشروع تتماشى مع الأهداف العامة للمجتمع.
- مدى الحاجة إلى منتجات المشروع وهو ما يتطلب التعرف على حالة السوق واتجاهات الطلب على تلك المنتجات، الأسعار السائدة وأذواق المستهلك اتجاه هذا النوع من السلع بالإضافة إلى إجراء مسح للمشروعات المماثلة والمنافسة للمشروع والأسواق المحتملة.
- مدى توفر عناصر الإنتاج للمشروع كالعمالة وهل هناك قيود على استيرادها.
- تقدير تكاليف دراسات الجدوى التفصيلية ومدى تناسبها وتوافقها وملاءمتها لرأس المال المخصص مبدئيا للاستثمار في المشروع، وما إذا كان المشروع يستحق إجراء دراسة تفصيلية أم لا.

كما تتضمن دراسات الجدوى التمهيدية عناصر أخرى وهي:

وصف السلعة: وصف الخصائص الرئيسية للسلعة مع بيان البدائل المتوفرة في السوق.

وصف السوق: لا بد من إعداد وصف للسوق الحالية وطبيعة المنافسة.

وصف المتغيرات التكنولوجية: لا بد من إعداد وصف مختصر للبدائل التكنولوجية المتوافرة لإنتاج السلع.

توفر عوامل الإنتاج الأساسية: مثل المواد الأولية،المياه والطاقة.

معلومات أخرى: تتطلب بعض الحالات دراسة عدد من العوامل الهامة الأخرى، كدرجة تقبل المجتمع المحلي للصناعة وتأييده لها ومدى توافر المواقع المحلية.

1

1-فتحي خن، أهمية دراسة الجدوى المالية في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة،ة2012-2013 ص34-35.

المطلب الثالث: مرحلة دراسة الجدوى التفصيلية.

بعد المرحلتين السابقتين المتمثلتين في المرحلة الأولى وهي دراسة الفرصة الاستثمارية والمرحلة الثانية دراسة الجدوى المبدئية، تبدأ مرحلة جديدة وهي المرحلة التفصيلية والتي يقصد بها دراسة المشروع من النواحي القانونية والفنية والمالية والاجتماعية، وعلى هذا الأساس يتم اتخاذ قرار بتنفيذ المشروع وغالبا ما تكون دراسات الجدوى التفصيلية ضمن الإطار العام التالي:

1.دراسة الجدوى التسويقية للمشروع الاستثماري:

وهي تمثل البداية لأي دراسة جدوى تفصيلية لمشروع استثماري باعتبارها توفر بيانات كثيرة تعتبر ضرورية لبقية أجزاء الدراسة، لعل أبرزها:

- وصف السلعة أو الخدمة التي سيقدمها المشروع من حيث حجمها وتركيبها النوعي.
- وصف السوق الخاص بالسلعة وتحديده سواء داخلي أو خارجي.
- تحديد القدرة الاستيعابية للسوق الحالي والمستقبلي حيث يتم تحديد حجم العرض الحالي والفجوة الإنتاجية والبدائل المتوفرة ودرجة المنافسة بينهما.

وتعتمد دراسة الجدوى التسويقية عادة على جميع البيانات الخاصة بالسوق، حيث يتم إجراء تحليلات عليها بغرض تحديد مواصفات الطلب والعرض الحالي والتنبؤ بمستقبلها والوضع التنافسي للبدائل المتوفرة بالسوق، وتدخل الدراسة التسويقية بهذا الشكل في نطاق ما يسمى دراسة بحوث التسويق Marketing Research، سواء كان ذلك بالنسبة للسلع الجديدة التي تقدم للسوق لأول مرة أو السلع القائمة في السوق. [1]

1-اقبال مصطفى حشمت، استخدام أدوات التحليل المالي في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2017-2018 ص21-22.

2.دراسة الجدوى البيئة للمشروع الاستثماري:

وهي عملية دراسة التأثير المتبادل بين مشروعات برامج التنمية والبيئة بهدف تقليص أو منع التأثيرات السلبية، وتعظيم التأثيرات الإيجابية بشكل يحقق أهداف التنمية ولا يضر بالبيئة أو صحة الإنسان، أو هي درجة الحماية والصيانة التي تحقق للبيئة من خلال مراعاة الحمولة البيئية في إطار الخطة الإنمائية المقترحة من المنظور الآني والمستقبلي بطريقة مباشرة وغير مباشرة على المستوى المحلي والإقليمي والعالمي. [1]

3.دراسة الجدوى الفنية للمشروع الاستثماري:

تتحدد معالم الدراسة الفنية للمشروع في ضوء الدراسة التسويقية، ويقصد بالدراسة الفنية كل ما هو مرتبط بإنشاء المشروع، وتشييد أقسامه، وإقامة آلاته، وتحديد احتياجاته من مستلزمات الإنتاج وتقدير طاقته الإنتاجية اليومية أو الشهرية أو السنوية، وتقدير التكاليف الاستثمارية وتكاليف التشغيل للسنة القياسية(المالية والموسمية بحسب المال) وبصورة عامة تتناول الدراسة الفنية للمشروع الجوانب التالية:

1.3.الدراسة الهندسية للمشروع:

وتتمثل في دراسة وتحليل موقع المشروع، احتياجات المشروع من مساحات،آلات ومعدات، مستلزمات الإنتاج، الطاقة ووسائل النقل...الخ

2.3.تقدير تكاليف المشروع:

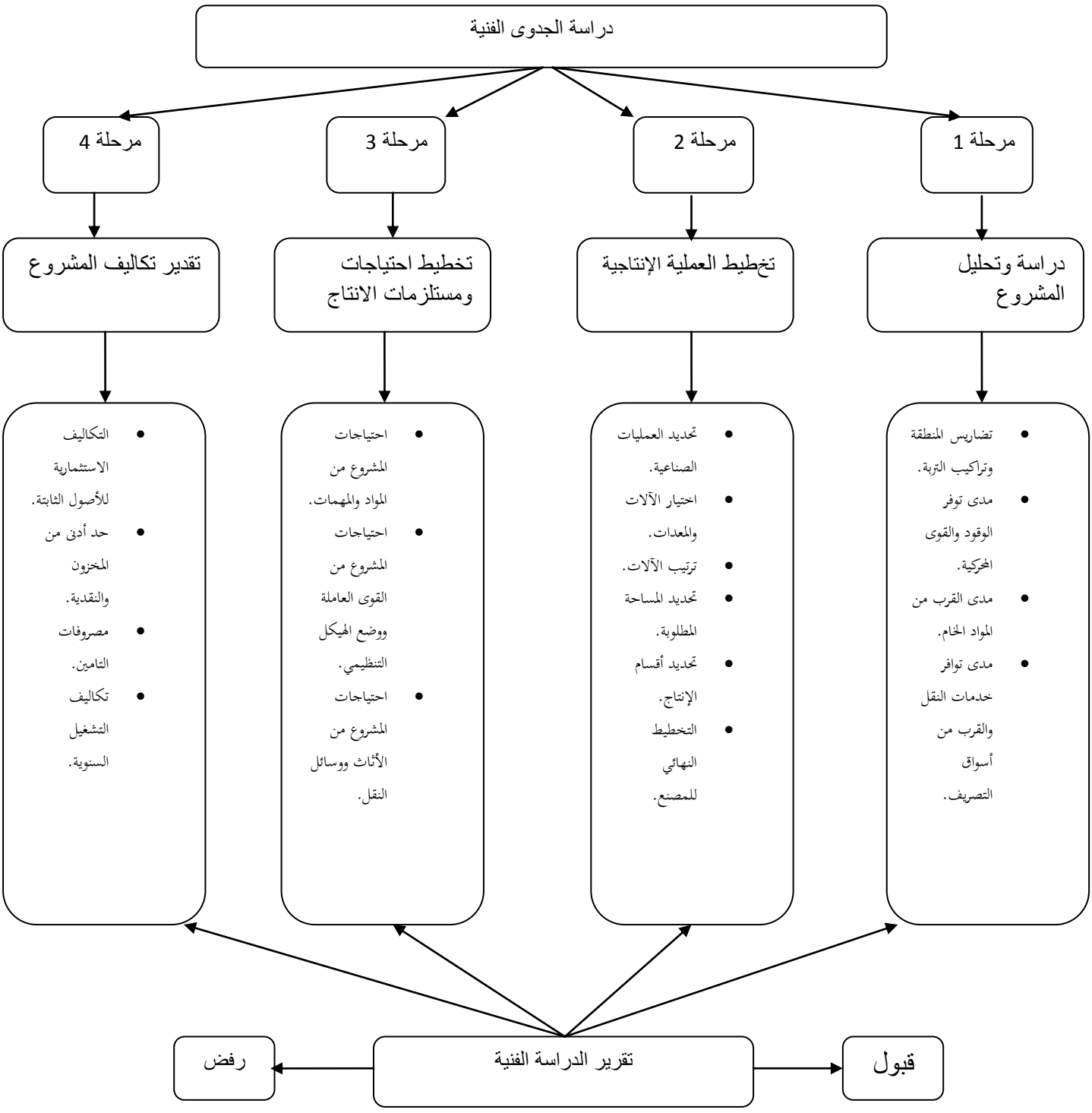
تركز الدراسة التكاليفية للمشروع على إعداد القوائم المالية التي تمكن من تقدير الاحتياجات المالية وتتضمن دراسة تكاليف المشروع ما يلي:

- تقدير التكاليف الاستثمارية للمشروع.

[1]-اوسرير منور وآخرون، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، خميس مليانة، الجزائر ص10.

- تقدير تكاليف التشغيل للسنة القياسية.

ويوضح الشكل التالي خريطة تدفق الدراسات الفنية الضرورية لمشروع صناعي:



4.دراسة الجدوى القانونية للمشروع:

تعني دراسة الجدوى القانونية تلك التحليلات والاستيعابات والتقديرات التي يقوم بها الخبراء المتخصصون في مجال قوانين وتشريعات الاستثمار، لتحديد الشكل القانوني للمشروع الاستثماري، ومن هنا نجد أن الجدوى القانونية تهدف إلى بحث قوانين الاستثمار المتمثلة في التشريع المالي والضريبي وتشريعات العمل والأجور والمرتبات والتأمينات الاجتماعية وغيرها من القوانين التي تؤثر على أداء المشروعات الاستثمارية، ومن هنا يعتبر التعرف على هذه القوانين والتشريعات من الأمور الهامة في دراسة الجدوى القانونية. [1]

5.دراسة الجدوى المالية للمشروع:

تهتم دراسة الجدوى المالية بقياس ربحية المشروع من الناحية التجارية إلى جانب تحديد مصادر التمويل والهيكل التمويلي المقترح للمشروع، وتقيس دراسة الجدوى المالية الربحية المتوقعة للمشروع من وجهة نظر المستثمر، وتتوقف هذه الدراسة على نتائج كل من الدراسة التسويقية(التي تحدد حجم وقيمة المبيعات المتوقعة) والدراسة الهندسية (التي تحدد عناصر وقيمة كل من التكاليف الاستثمارية والتكاليف الإنتاجية) وتساعد دراسة الجدوى المالية المستثمر في اتخاذ القرار بشان الاستثمار في المشروع محل الدراسة من عدمه.[2]

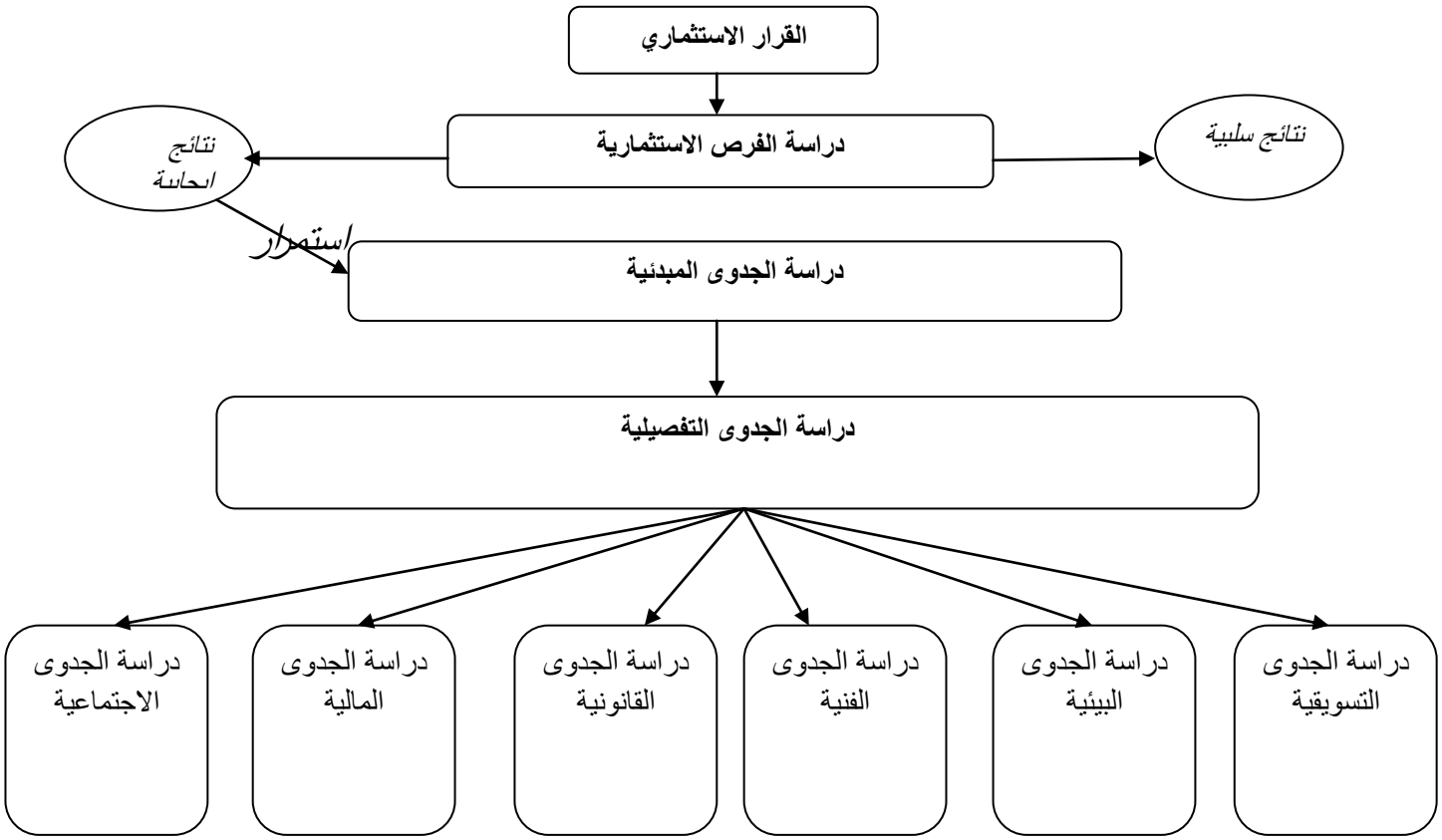
6.دراسة الجدوى الاجتماعية للمشروع:

تهدف إلى تقييم مدى مساهمة المشروع في تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع والاقتصاد الوطني، ومن ثم مدى مساهمته في تحقيق الرفاهية

1-عبد المهدي، رحيم حمزة، محاضرة دراسة الجدوى القانونية للمشروع الاستثماري، كلية المستقبل الجامعة، ص1.
2-بوصيد شيماء، أهمية دراسة الجدوى المالية في تقييم المشاريع الاستثمارية، مذكرة شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم الباقي، 2020 ص9-10.

للمجتمع، حيث يتم بحث اثر المشروع في التوظيف وأثره في الدخل الوطني وأثره في ميزان المدفوعات وكذلك أثره في استقرار قيمة العملة.[1]

المخطط التالي يلخص مراحل دراسات الجدوى الاقتصادية:



المصدر: من إعداد الطالبتين.

[1] عاطف وليم اندراوس، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الخطوات الأسس والقواعد والمعايير،دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007 ص 471.

خاتمة الفصل:

إن الإعداد السليم للمشاريع الاستثمارية يضمن نجاح المشروع وفعاليته وتحقيقه لمجمل الأهداف المسطرة، وهذا الإعداد يكون على شكل دراسات الجدوى الاقتصادية ومن خلال دراستنا لمختلف العناصر الواردة في هذا الفصل استخلصنا ما يلي:

- الجدوى الاقتصادية عبارة عن عملية جمع معلومات عن مشروع مقترح، ومن ثم تحليلها لمعرفة إمكانية التنفيذ وتقليل المخاطر وربحية المشروع، وبالتالي يجب معرفة مدى نجاح هذا المشروع أو خسارته مقارنة بالسوق المحلي واحتياجاته.
- يجب عمل دراسة للسوق المحلي من حيث احتياجاته ومتطلباته وذلك بدراسة العناصر التالية: دراسة فنية، دراسة قانونية، دراسة مالية...
- تصنف دراسات الجدوى الاقتصادية حسب طبيعة المنفعة المستمدة منها (منفعة خاصة، منفعة قومية).
- تواجه دراسات الجدوى الاقتصادية عدة صعوبات ومشاكل متمثلة في عدم توفر المعلومات ودقتها، ارتفاع التكاليف، مخاطر عدم التأكد...الخ.
- تمر دراسة الجدوى الاقتصادية بمراحل أساسية هي: مرحلة التعرف على الفرصة الاستثمارية تليها دراسة الجدوى المبدئية ثم دراسة الجدوى التفصيلية.

الفصل الثاني
الإطار العام للتمويل

تمهيـــــــــــد

يشكل نشاط التمويل إحدى الأنشطة الأساسية في أية مؤسسة مهما كان حجمها أو طبيعة نشاطها، وهذا نظرا للدور الذي يلعبه رأس المال للمشروع في النشاط الاستغلالي أو الاستثماري للمؤسسة، وكذا تعد قرارات التمويل بالنسبة لمنشاة الأعمال من أهم القرارات الإستراتيجية التي تعتمد عليها، فهي تسعى إلى تطبيق تلك القرارات للحصول على الأموال اللازمة من المصادر المختلفة و الموازنة بينها.

تسعى المؤسسات الاقتصادية إلى استخدام المصادر المالية المتاحة أمامها بأقل التكاليف لتحقيق أعلى العوائد وهذا ما يدرج تحت اسم تشكيل الهيكل التمويلي الأمثل.

ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى مجمل هذه المفاهيم المجزئة إلى ثلاث مباحث وهي:

المبحث الأول: ماهية التمويل

المبحث الثاني: ماهية القرارات التمويلية

المبحث الثالث: الهيكل التمويلي الأمثل للمؤسسة الاقتصادية

المبحث الأول: ماهية التمويل

تعد وظيفة التمويل من أهم الوظائف داخل أي مؤسسة مهما كان حجمها او طبيعة نشاطها، حيث تسعى هذه الأخيرة إلى الحصول على التمويل الدائم من المصادر المختلفة مع مراعاة المخاطر التي قد تواجهها.

المطلب الأول: تعريف وخصائص التمويل.

أولا: تعريف التمويل.

تعددت تعار يف التمويل بشكل كبير نذكر منها:

تعريف1: التمويل هو توفير المبالغ اللازمة لدفع تطوير مشروع عام أو خاص.[1]

تعريف2: يقول موريس دوب"التمويل في الواقع ليس إلا وسيلة لتعبئة الموارد الحقيقية القائمة". [2]

تعريف3: يقصد بالتمويل توفير الموارد المالية اللازمة لإنشاء المشروعات الاستثمارية أو تكوين رؤوس الأموال الجديدة واستخدامها لبناء الطاقات الإنتاجية قصد إنتاج السلع والخدمات، أو هو عبارة عن البحث عن الطرائق المناسبة للحصول على الأموال واختيار وتقييم تلك الطرائق والحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية ونوعية احتياجات والتزامات المنشاة المالية. [3]

تعريف4: التمويل هو مجموع وسائل الاقتراض أو العمليات التي تستطيع المؤسسة من خلالها تلبية حاجياتها من رؤوس الأموال لدفع أو تطوير مشروع ما، حيث يضمن التمويل جميع القرارات التي تتخذها الإدارة المالية لجميع الاستخدامات

[1]-حنة هشام، شوامة عبد الرزاق، اثر التمويل على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2021-2022 ص7.

[2]-شباني ريم وأخريات، المؤسسة الاقتصادية ومصادر تمويلها، مذكرة شهادة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2012-2013 ص21.

[3]- فاطمة معاوي، دور قرارات التمويل في تحديد إنتاجية المؤسسة، مذكرة شهادة ماستر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2015-2016 ص

بما في ذلك الاستخدامات البديلة ودراسة تكلفة المصادر المتاحة والنظر إلى القضايا المالية على أنها غير منفصلة عن الأعمال الأخرى كالإنتاج والتسويق. [1]

تعريف شامل: التمويل هو البحث عن المصادر اللازمة المدرة للأموال والمفاضلة بينها للحصول على مزيج أفضل يناسب كمية ونوعية احتياجات والتزامات المنشاة.

ثانيا: خصائص التمويل.

يمكن استخلاص خصائص التمويل في النقاط التالية:

تاريخ الاستحقاق: يعني أن الأموال التي تحصل عليها المؤسسة لها فترة سداد بغض النظر عن اعتبارات أخرى، حيث أن لكل نوع من أنواع التمويل تاريخ يختص به باستثناء أموال الملكية.[2]

الحق على الدخل: هو يعني أن مصدر التمويل له حق الأول بالحصول على أمواله والفوائد المترتبة عليها من سيولة أو دخل المشروع. [3]

الملائمة: أن تنوع مصادر التمويل وتعددها يعني للمؤسسة فرصة من اجل اختيار مصدر التمويل الملائم الذي يناسب المؤسسة من حيث التوقيت والشروط والحجم. [4]

الأداء: لا يحق للمقرضين الخارجيين إدارة المؤسسة الاقتصادية لان الإدارة تمارس من قبل المالكين.[5]

---

[1]-هاني براهيمي، آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر، كلية الحقوق جامعة ، بسكرة، 2019-2020 ص5-6.

[2]-منقار رقية، عيسى ديلمي شهرزاد، اثر سياسات التمويل المتبعة على أداء المؤسسات الاقتصادية، مذكرة شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس المدية، 2016-2017 ص20.

[3]-جعدي رائدة، يزيد كريمة، آليات تمويل المشاريع الاستثمارية في الجزائر، مذكرة شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2018-2019ص31.

[4]-لامي عز الدين، فراحي ناصر إسلام، العوامل المؤثرة في التمويل لبناء هيكل تمويلي مناسب لمؤسسة اقتصادية، مذكرة شهادة ماستر،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس المدية، 2019 ص5

[5]-طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010ص21

الحق في الموجودات: إذا عجزت المؤسسة عن تسديد التزاماتها من خلال السيولة او الموجودات المتداولة، تلجا إلى استخدام الموجودات الثابتة وهنا يكون الحق الأول لمصادر التمويل بالحصول على أمواله والفوائد المترتبة عليها قبل تسليم التزامات أخرى. [1]

ضرورة الموازنة بين العائد والمخاطرة حيث لا يجب السعي إلى المبادرة بمخاطر مالية جديدة ما لم يكن هناك عائد إضافي متوقع من هذه العملية. [2]

المطلب الثاني: أهمية ومصادر التمويل.

يعتبر التمويل القلب النابض في المؤسسة الاقتصادية، نظرا للأهمية الكبيرة التي يأخذها فهو مرتبط بجميع الأنشطة كالشرايين، من خلال هذا المطلب سنحدد أهمية التمويل ومصادره المختلفة.

أولا: أهمية التمويل.

- يؤمن ويسهل انتقال الفوائض النقدية والقوة الشرائية من الوحدات الاقتصادية ذات الفائض إلى الوحدات الاقتصادية ذات العجز. [3]
- يساعد التمويل على بلوغ الأهداف التالية:

- يساعد على انجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة وهذا يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني.
- تحرير الأموال والموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها.

[1]-أية اخلف أنيس، بلجوهر جمال، العوامل المؤثرة على قرارات التمويل في البنوك التجارية، مذكرة شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس المدية، 2017-2018 ص36.

[2]-إيناس ناصلي، التمويل الذاتي ودوره في اتخاذ القرارات الاستثمارية، مذكرة شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2018-2019 ص31.

[3]-صاحبي عبد الجليل، مدوكي يوسف، الأساليب الكمية في ترشيد قرارات تمويل المؤسسة الاقتصادية، مذكرة شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2012-2013 ص40.

يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من اجل اقتناء واستبدال المعدات. (1)

- يعتبر التمويل كوسيلة سريعة تستخدمها المؤسسة للخروج من حالة العجز المالي. (2)
- المحافظة على سيولة المؤسسة وحمايتها من خطر الإفلاس والتصفية. (3)

ثانيا: مصادر التمويل.

تتخذ مصادر التمويل تصنيفات عديدة تختلف من كاتب لاخر حسب الهدف المنتظر من التصنيف، فهناك من يعتمد على معيار الملكية وبذلك يفرق بين الأموال الخاصة والديون، وهناك من يقسم هذه المصادر إلى تقليدية وحديثة كما جاء به منير هندي وذلك حسب ظهورها أخذا في الاعتبار الاتجاهات الحديثة في شان الأوراق المالية، ويمكننا تصنيف مصادر التمويل حسب منشأ الأموال إلى مصادر داخلية وخارجية والتي تتمثل في الأتي:

1.المصادر الداخلية:

هي تلك الموارد الجديدة التي تشكلت نتيجة النشاط الأساسي للمؤسسة، واحتفظت بها كمصدر تمويل دائم للأنشطة المستقبلية، يفترض أن يتحقق هذا المصدر بتحقيق الأرباح للمؤسسة بشكل مستمر وهو ما يتكون أساسا من الاهتلاك والأرباح المحتجزة لإعادة استثمارها والاحتياطات، وهناك مصادر داخلية أخرى لكنها عرضية

[1]-رابح الخوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008ص95.
[2]-فاطمة الحاج قويدر، التمويل كاداة لاستمرارية المشاريع الاستثمارية، مذكرة شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2011-2012 ص 39.
[3]-خناق عبد الكريم، أهمية التمويل الذاتي في استقلالية المؤسسة،مذكرة شهادة ماسترمعهد التكنولوجيا، جامعة ورقلة،2016-2017ص2.

مثل:بيع الأصول وتخفيض عناصر الأصول المتداولة كالمخزون والذمم وأوراق القبض.(1)

1.1.الاحتياطات: في نهاية كل سنة تقوم المؤسسة بحساب نتيجة الدورة المالية بعد تسديد الضريبة على الأرباح والفوائد العائدة لأصل الأسهم والسندات، والتي تعتبر حق على المؤسسة اتجاه أصحاب رؤوس الأموال، والجزء المتبقي يدخل ضمن تمويل التمويل الذاتي للمؤسسة على شكل أرباح غير موزعة او احتياطات والتي تنقسم إلى. (2)

1.1.1الاحتياطات القانونية: وهو الحد الأدنى من الاحتياطي الذي لا بد للشركة من تكوينه، وحده القانوني 5% من صافي الأرباح على أن لايتعدى 10% من رأس مال الشركة ويستخدم في تغطية خسائر الشركة وفي زيادة رأس المال. (3)

2.1.1الاحتياطات النظامية: يتم تكوين هذا الاحتياطي طبقا للنظام الأساسي للشركة، حيث يشترط هذا الأخير وجوب تخصيص نسبة معينة من الأرباح السنوية لأغراض معينة وهو غير إجباري.[4]

1.1. 3الاحتياطات الأخرى:ينص قانون الشركات على انه يجوز للجمعية العامة بعد تحديد نصيب الأسهم في الأرباح الصافية أن تقوم بتكوين احتياطات أخرى، وذلك بالقدر الذي يحقق دوام ازدهار الشركة أو يكفل توزيع أرباح ثابتة بقدر الإمكان على المساهمين.

4.1.1 الأرباح المرحلة: نقصد بها المبلغ المتبقي بعد عملية توزيع الأرباح السنوية والذي يقترح مجلس الإدارة ترحيله إلى السنة التالية، ويستخدم هذا الفائض كاحتياطي

1-بن نوار عمار، غالم عبد الله، اختيار قرار التمويل الأمثل وفق فترات حياة المؤسسة الاقتصادية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد21، العدد1، الجزائر 2021 ص482.

2-شراج عبد المجيد، ضيفاوي هشام، آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس المدية، 2019-2020 ص25.

3-معروف هشام، المفاضلة بين مصادر التمويل في المؤسسة، مذكرة شهادة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي 2012-2013 ص36.

4-عاشور كتوش، المحاسبة العامة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص133-134.

لمواجهة أي انخفاض في الأرباح المحققة في السنوات المقبلة التي قد تؤدي إلى عدم قدرة الشركة على إجراء توزيعات مناسبة على حملة الأسهم. [1]

2.1.الأرباح المحتجزة: إن تحقيق الربح هو احد الأهداف الأساسية لجل المؤسسات وهذا الربح تقوم المؤسسة بتجزئته إلى عدة أقسام فمنه من يذهب إلى المساهمين ليوزع عليهم ومنه ما تحتفظ به ويسمى الأرباح المحتجزة. [2]

3.1.الاهتلاك: هو مرتبط باستهلاك المنافع الاقتصادية المرتبطة بأصل مادي أو معنوي ومن المسلم إننا نسجله كعبء، كما أن إثبات الاهتلاك سنويا هو عملية إجبارية وذلك من اجل إعطاء طابع المصداقية للقوائم المالية، كما انه هو توزيع تكلفة الأصل القابل للاهتلاك على مدى عمره الإنتاجي بطريقة مناسبة.

4.1.إيرادات التنازل عن بعض الأصول غير المستخدمة: وتتمثل في التنازل على أصل من الأصول الخاصة بالمؤسسة مثل الاستثمارات. [3]

2.المصادر الخارجية:

تتضمن كافة الأموال التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية وفي ظل اقتراض المؤسسة فان الإدارة تحصل على هذه الأموال بشروط وإجراءات لابد من معرفتها وفقا لأوضاع وشروط يحددها السوق المالي وعائد الفرصة البديلة، يتوقف حجم التمويل الخارجي على حجم التمويل الداخلي واحتياجات المؤسسة المالية أي يكمله لتغطية المتطلبات المالية الجارية أو الاستثمارية، وبصفة عامة لا يكفي التمويل الداخلي للتغطية مما يجعل المؤسسة تلجا إلى مصادر خارجية، وتنقسم المصادر الخارجية إلى:

1-معروف هشام، مرجع سابق ص36.
2-خدروش سارة، بولطينة نزهة، مصادر التمويل وأثرها على التوازن المالي، شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة جيجل، 2019-2020 ص20.
3-بولفراخ صابر، شطيبي محمد، مصادر التمويل ودورها في تحقيق التوازن المالي داخل المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، كلبية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة جيجل، 2019-2020 ص16

1.2.التمويل قصير الأجل:هو احد أنواع مصادر التمويل الخارجية ويمثل التمويل الذي يستخدم لتمويل العمليات التجارية في المشروع، ويرتبط بتحقيق أهداف المشروع في السيولة والربحية وتلجا إليه المؤسسات لقلة نسبة المخاطرة فيهن إضافة تكلفته المنخفضة وينقسم التمويل قصير الأجل إلى: [1]

1.1.2.الائتمان التجاري: يمكن تعريفه على انه ائتمان قصير الأجل الذي يمنحه المورد للمشتري عندما يقوم هذا الأخير بشراء البضائع بغرض إعادة بيعها. [2]

أي يمكن لشركة شراء وتدبير احتياجاتها من المواد الأولية والمستلزمات السلعية من شركة أخرى، على أن يتم سداد قيمة الشراء في فترة لاحقة وتظهر قيمة هذه المشتريات في دفاتر الشركة التي قامت بالشراء. [3]

2.1.2الائتمان المصرفي: يقصد به التزام جهة لجهة أخرى بالاقتراض أو المداينة، ويراد به أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت يلتزم المدين عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهم صيغة تمويلية استثمارية تعتمدها البنوك بمختلف أنواعها. [4]

2.2.التمويل متوسط الأجل: يستخدم لتمويل حاجة دائمة للمشروع كتغطية تمويل أصول ثابتة، أو لتمويل مشروعات تحت التنفيذ التي تستغرق عددا من السنين، وتكون مدته مابين سنة و5 سنوات وينقسم إلى: [5]

1.2.2.القروض متوسطة الأجل: تلعب البنوك التجارية دورا كبيرا في التمويل متوسط الأجل فبعد أن كانت فلسفة معظم هذه البنوك هو اقتصارها على التمويل

[1]-بن صالح صدام حسين، الإدارة المالية ومصادر التمويل في المؤسسة، مذكرة شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، 2014-2015 ص64.
[2]-جميل توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت ص355.
[3]-سمير محمد عبد العزيز، التأجير التمويلي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، الإسكندرية،2001 ص60.
[4]-زغاشو فاطمة الزهراء، إشكالية القروض المتعثرة مذكرة شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة قسنطينة2، 2013-2014 ص4.
[5]-رحال مروة، معيزي سمية، آليات تمويل القروض العقارية في البنوك الجزائرية، مذكرة شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي 1945 قالمة، 2012-2013 ص 5.

قصير الأجل لاعتبارات السيولة التقليدية للبنوك التجارية، ظهرت دعوى جديدة لضرورة اشتراك البنوك التجارية في تمويل متوسط الأجل ومن أهم ما يميز هذا القرض المصرفي هو انه يستحق بعد أكثر من سنة. [1]

2.2.2.التمويل بالاستئجار: وهو التزام تعاقدي بتأجير أجهزة وأدوات إنتاجية من مؤسسة مالكة إلى مؤسسة إنتاجية مستخدمة لفترة معينة مقابل أقساط كراء محددة، وينقسم إلى استئجار تمويلي واستئجار تشغيلي. [2]

3.2.التمويل طويل الأجل: يحقق للمؤسسة مصدر مالي بمبالغ كبيرة لتمويل عمليات أو شراء أصول، ويمكن تعريفه بأنه النوع من القروض أو الأوراق المالية أو الاستئجار الذي يتم سداده في فترة تزيد عن 5سنوات ويتخذ عدة أنواع هي:[3]

1.3.2.الأسهم:

هي جزء أو حصة من رأس مال الشركة قيمتها الاسمية تمثل قيمة رأس المال المكتتب وتنقسم إلى:[4]

- **الأسهم العادية:** يعرف السهم العادي على انه وثيقة ذات قيمة اسمية واحدة تطرح للاكتتاب العام، قابلة للتداول وغير قابلة للتجزئة،[5] والأسهم العادية هي عبارة عن أوراق مالية طويلة الأجل(أبدية طالما الشركة مستمرة) تمثل مستند ملكية له قيمة دفترية وسوقية وكذلك قيمة تصفوية.[6]

وتتميز الأسهم العادية بالخصائص التالية:

[1]-سيد الهواري، الإدارة المالية منهج اتخاذ القرارات، مركز الكتب الأردني، 1977 ص461.
[2]-مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون الجزائر، 2004 ص195.
[3]-زليخة علال، كميلة ليمان، دور التمويل الذاتي في دعم الهيكل المالي لمؤسسة اقتصادية، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي 1945، قالمة، 2015ص12.
[4]- Mohamed salah. Les valeurs mobilieres. Ibn khaldoun EDIK. Oran . sans an née. P18.
[5]-حسين علي حروش واخرون، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق دار زهران للنشر والتوزيع، 1999 ص146.
[6]-احمد بوراس،رؤوس الأموال، مطبوعات جامعة قسنطينة 2010 ص 12.

- ليس لها تاريخ استحقاق محدد فهي مستمرة طالما الشركة قائمة.
- لأصحابها حق التصويت في الجمعية العمومية للشركة باعتبارهم مالكين لهذه الشركة.
- في حين أن حامل السند يحصل على فائدة دورية ثابتة، فلن حامل السهم العادي يحصل على عائد متغير طبقا لما تحققه الشركة من ربح.
- المخاطرة المرتبطة بالأسهم العادية أعلى من تلك المرتبطة بالسندات.
- عند تصفية الشركة فان أصحاب الأسهم العادية لا يحصلون على أي شيء من الحصيلة.
- قرارات توزيع الأرباح على المساهمين متوقفة على الجمعية العمومية للمساهمين.[1]

- **الأسهم الممتازة:**

وأساسها أن يتمتع حاملها بكافة ما لحملة الأسهم العادية من حقوق ما لم يكن هناك نص على خلاف ذلك في عقد الإصدار بالإضافة إلى امتيازات أخرى منها: [2]

- الأولوية في الحصول على الأرباح (عوائد) قبل حملة الأسهم العادية.[3]
- إن حق الملكية المكتتب لحامل الأسهم الممتازة والذي تعكسه القيمة النقدية لها،يستثني الاحتياطات والأرباح عند الاحتساب وتبقى قيمة الأسهم الممتازة مقسومة على عدد الأسهم المصدرة.[4]

[1]-سعاد يحيى، دور الأسواق المالية في التنمية الاقتصادية وآفاق تطويرها، مذكرة شهادة دكتوراه في الاقتصاد الدولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة بسكرة، 2018-2019 ص48

[2]-سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار التمويل التحليل المالي، مركز الإسكندرية للكتاب، شارع الدكتور مصطفى مشرقة، 2006 ص133.

[3]-بوضياف عبير، سوق الأوراق المالية في الجزائر، شهادة الدراسات العليا PGS جامعة قسنطينة، 2010 ص62.

[4]-محمد محمود الداعز، الأسواق المالية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2005 ص 101.

- الحق في التوزيعات بنسب مئوية ثابتة (عند تحقيق الأرباح).[1]
- تضمن المؤسسة حقوق أصحاب الأسهم الممتازة بمجوداتها الاستثمارية علما أن هذه الضمانة المادية لا توفر لأصحاب الأسهم العادية.
- لا يحق لأصحاب الأسهم الممتازة المشاركة أو التصويت أو الترشح لعضوية مجلس الإدارة أو التدخل في القرارات أو الشؤون الإدارية المختلفة.[2]
- إصدار المزيد من الأسهم الممتازة يساهم في تخفيض نسبة الأموال المقترضة إلى الأموال المملوكة ويترتب على ذلك المقدرة الاقتراضية للشركة.[3]
- هناك ميزة الأرباح الموزعة التراكمية التي في حالة عدم توزيع الشركة أرباح في سنة ما على حملة الأسهم الممتازة لعدم تحقيق أرباح كافية، فان الأرباح المستحقة لتلك السنة تنقل إلى السنة التي تليها.[4]

2.3.2.السندات:

السند هو ورقة دين قابلة للتداول، يكون اسميا أو لحامله يتم الحصول على فائدة سنوية مقابل الاكتتاب فيه مع قابلية استرجاع المبلغ المستثمر في هذا السند عند بلوغ تاريخ الاستحقاق.[5] تتميز السندات بخصائص تميزها عن الأسهم، حيث إنها أداة

[1]-هويشار معروف، الاستثمارات في الأسواق المالية، جامعة البلقاء، الطبعة الأولى، الطبعة الأولى، الأردن، 2003 ص94.
[2]-الحوزي غنية، أهمية اعتماد البورصة كوسيلة تقييم مردودية المؤسسة وتمويل تطورها، مذكرة شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيي، جامعة الجزائر3، 2011-2012 ص38.
[3]-عبد النافع عبد الله الزرري، غازي توفيق فرج، الأسواق المالية، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2003 ص 94.
[4]-سميحة بن محياوي، دور الأسواق المالية العربية في تمويل التجارة الخارجية، شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2015-2016 ص38.
[5]- Gestion Defesse. La bourse des valeurs et les operation de bourse. Presses universitaires de france. Neuvieme edition 1975. P18.

دين واستثمار ثابتة ومحدودة الدخل لكنها قابلة للتداول مع استبعاد عضوية حاملها في الجمعية العمومية للشركة.[1]

ونميز السندات بخصائص أخرى منها:

- السند هو أداة دين يباع من قبل الشركات أو الحكومات بغرض الحصول على الأموال.[2]
- معظم السندات تتضمن عبارة بان المصدر المقترض أو بائع السند يتعهد بدفع إلى المستثمر أو حامل السند سلسلة من الدفعات النقدية والمالية كل سنة بالإضافة إلى مبلغ واحد عند نهاية عمر السند.[3]
- عند تقييم السند يجب الأخذ بعين الاعتبار القيمة الزمنية للنقود.
- قابلية السند للتداول.
- يمثل السند دينا في ذمة الجهة التي أصدرته وحامله يكون دائنا لتلك الجهة.[4]

3.2.القروض طويلة الأجل:

هذا النوع من القروض مدته تزيد عن خمس سنوات وأحيانا تزيد عن سبع سنوات وتمنحه البنوك في الغالب بغرض تمويل مشروعات استصلاح الأراضي وبناء المصانع وهي ما تسمى بقروض الاستثمار.[5]

تنقسم فترات التمويل في القروض طويلة الأجل إلى:

[1]-يسبع عبد القادر، محاضرات في الأسواق المالية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سيدي بلعباس، 2017-2018 ص31.

[2]-إبراهيم الكراسنة، إرشادات عملية في تقييم الأسهم والسندات، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، 2018 ص49.

[3]-بلعيدي محمد، محاضرات في مقياس الأسواق المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير، جامعة قسنطينة عب2020-2021 ص39.

[4]-شرياق رفيق، أسواق مالية، مطبوعة بيداغوجية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، 2017-2018 ص35.

[5]هاملي أسماء، القروض البنكية، مذكرة شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2015-2016 ص15.

فترة الاستخدام: هنا يقوم العميل باستخدام مبلغ القرض في الإنفاق على بناء المشروع وشراء التجهيزات اللازمة.

فترة السماح: وهي الفترة التي يتم من خلالها إنتاج السلع وتسويقها ثم تحصيل ثمنها.

فترة السداد: بعد تحقيق المقترض لعائد مناسب يكفيه لسداد التزاماته، يسدد وعادة ما يتم السداد على أقساط دورية تتحدد حسب السياسة الائتمانية المتبعة.[1]

المطلب الثالث: مخاطر التمويل.

تحتاج المؤسسة الاقتصادية إلى أموال للنهوض بمشاريعها وتتعدد المصادر التي تلجا إليها للحصول على ذلك، فترتبط بذلك مخاطر وغالبا ما يتسبب في هذه المخاطر مسيروها وهذا لضعف قدراتهم وإمكانياتهم الفنية وخبراتهم في الاطلاع بالمهام وعدم دراسة المستقبل بشكل صحيح، في هذا المطلب سنتطرق إلى المخاطر التي تواجه وظيفة التمويل في المؤسسة.

أولا: مخاطر مرتبطة بالمؤسسة.

وتتعدد المخاطر المرتبطة بالمؤسسة نذكر منها:

1.الخطر القانوني:

يرتبط هذا الخطر أساسا بعدم معرفة الوضعية القانونية للمؤسسة وكذا نوع النشاط الذي تمارسه، فالبنك عليه مراعاة هذه الجوانب الهامة وإلا عرض أمواله للخطر التي هي أموال المودعين، فالمؤسسة مهما كان نوعها ومهما كانت طبيعة النشاط الذي تمارسه يجب أن تؤسس على أسس صحيحة منصوص عليها قانونيا،

[1] لوراتي إبراهيم، القروض البنكية وإجراءات منحها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد2، العدد31، الجلفة ص201.

فكل طابع تحدد به المؤسسة وتعرف من خلاله يجب أن يكون وفقا للقانون وإلا اعتبرت باطلة.[1]

1.1.مراعاة الشكل القانوني للمؤسسة:

إذا أخذنا المؤسسات بحكم شكلها ومهما يكن نشاطها نجد أن القانون ينص على اتخاذ الأشكال القانونية التالية: شركات تضامن، شركات التوصية البسيطة، شركات التوصية بالأسهم، شركات ذات مسؤولية محدودة متعددة الشركاء والمؤسسة ذات الشخص الواحد وذات المسؤولية المحدودة وشركات المساهمة، و أما عن المؤسسة التي تقاس بموضوعها وليس شكلها نجد أن المشروع نص على مؤسسة واحدة هي شركات المحاصة.[2]

2.1.مراعاة الشروط الموضوعية:

يجب مراعاة مدى توفر المؤسسة الاقتصادية على الأركان الموضوعية العامة والخاصة، وهذا يعني أن تكون متوفرة على الأركان اللازمة في العقود عامة وهي: الرضا، الأهلية،المحل والسبب.[3]

3.1.مراعاة الشروط الشكلية:

لم يكتف المشرع بالأركان الموضوعية، بل اشترط لانعقاد العقد في الشكل الكتابي الرسمي، وعملا بهذه الأحكام فان الكتابة ركن من أركان العقد لا تنعقد أية مؤسسة بدونه، وليس وسيلة للاكتتاب، كما اشترطت المادة 548 من القانون التجاري الجزائري ان تثبيت الشركة بعقد رسمي وإلا كانت باطلة،

1-خالدي ثامر، الضمانات من مخاطر تمويل المؤسسة الاقتصادية، دكتوراه في القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة وهران، 2017-2018 ص38.

[2]-المادة 544 من القانون التجاري الجزائري.

[3]-المادة 551 من القانون التجاري الجزائري.

إلا أن هذا البطلان من نوع خاص لا تطبق عليه النظرية العامة للبطلان بحذافيرها.[1]

2.الخطر البشري: ويتمثل هذا الخطر في عدم كفاءة الموارد البشرية المكرسة لانجاز المشروع وعدم أهليتهم،مما يترتب عليه عدم استغلال الأموال المقترضة بكفء أو استغلالها بصفة سيئة أو خطر سوء تسيير المشروع من طرف مسيري المؤسسة، وهي مخاطر مرتبطة مباشرة بالقرارات المتخذة من طرف المسئولين الذين تسند إليهم مهمة توجيه السياسة الفعلية للمؤسسة وتحديد الإستراتيجية استمراريتها.[2]

1.2.حالات الخطر البشري:

إن القرارات التي يتخذها المسيرون، والتي تكون متباينة، ولا تتماشى والظروف الاجتماعية والاقتصادية تعتبّر من أهم الأخطار التي تهدد المؤسسة، فيفشل البنك في استثمار أمواله المقترضة، ويتسبب ذلك في اختلال الوضعية المالية للمؤسسة قد تصل إلى حد الإفلاس مما يستدعي ضرورة الاحتياط منها.[3]

2.2.مسؤولية الإدارة:

ينتج عن الحكم الرشيد مؤسسة أكثر صلابة، تتميز بتفتح روحها وفكرها وكذا نمط مسئوليتها، والتي تكون دوما في ترابط مع روح التغيير وإثراء الرفاهية الكبرّى المطلوبة من طرف المجتمع، وكذا تفادي الوقوع في الأزمات الداخلية، فمجلس الإدارة يضمن ويقوم بمسؤوليات حرجة وحساسة فيجب أن يأخذ بعين الاعتبار إدارة المؤسسة بروح المسئولية من منطلق المردودية

[1]-عمورة عمار، الوجيز في شرح القانون التجاري الجزائري، دار المعرفة، الجزائر، الطبعة، 2000 ص170.
[2]-خالدي ثامر، مرجع سابق ص43.
[3]-صورايا قاصدي، الحماية القانونية من المخاطر البنكية في القانون الجزائري، مذكرة شهادة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة البويرة، 2015-2016 ص20.

المحصل عليها، ويتم ذلك عبّر إعداد إطار للتقييم الفعال سواء على مجلس الإدارة أو المدير العام.[1]

3.الخطر المالي:

إن لنوع المؤسسة وطبيعة نشاطها وحجمها دورا هاما في إعطاء الوضعية المالية المناسبة لها والتي تتماشى مع ذلك، فإذا كنا أمام شركات أموال، أو مؤسسات كبيرة الحجم ذات مشاريع كبرّى، أو مؤسسات عمومية، فإنها تحتاج إلى أموال كثيرة من أجل القيام بمشاريعها الاقتصادية، وتحقيق التنمية، ومنه فإنها بحاجة إلى تمويل ضخم ولآجال متوسطة أو طويلة.[2]

1.3.إعطاء المؤسسة وضعية مالية تتماشى وحجمها:

حجم المؤسسة يقاس بعدة مؤشرات أهمها رأس المال، خاصة رأس المال الدائم الذي يتكون من مجموع رأس المال الذي تأسست به المؤسسة(رأس مال قانوني) بالإضافة إلى كل الاحتياطات والديون لأجل طويل، حيث تؤثر هذه العناصر في مجملها في تكوين أصول المؤسسة، كما أن رأس المال الدائم يؤثر تأثيرا مباشرا على الوضعية المالية للمؤسسة وعلى إمكانية اللجوء للاقتراض وتوسعها.[3]

2.3.إعطاء المؤسسة وضعية تتماشى وطابعها الاقتصادي:

إذا نظرنا إلى المؤسسات الاقتصادية تبعا لطابعها الاقتصادي، نجد أن المؤسسات الصناعية و الفلاحية والتجارية و الخدماتية والمالية وكل نوع منها يحتاج إلى وضعية مالية تتماشى وطبيعة نشاطها، فإذا نظرنا إلى المؤسسة الصناعية مقارنة بالفلاحية نجدها تحتاج إلى رأس مال ضخم يتماشى وطبيعة هذا النشاط، كما أن المؤسسات

[1] إدارة شركة المساهمة وتسييرها، القسم الثالث من القانون التجاري الجزائري.
[2] -خالدي ثامر، مرجع سابق ص 47.
[3] -ناصر دادي،

المالية تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة تتماشى والمهام التي تقوم بها وهذا لأنها تمول مشاريع ضخمة.[1]

المبحث الثاني: ماهية القرارات المالية.

يتم تقييم ونجاح وفعالية الإدارة من خلال القرارات السديدة التي تمكنها من الوصول الى أهدافها في المؤسسة الاقتصادية، ولعل أهم هذه القرارات هي القرارات المالية والتي توليها المؤسسة اهتماما كبيرا، فهي تساهم في استمراريتها وتعظيم قيمتها، فبالقرار المالي السليم نصل إلى قرار استثماري ناجح.

المطلب الأول:مفهوم القرار المالي وخطواته

أولا:مفهوم القرار المالي.

هناك سلسلة لا متناهية من التعاريف للقرارات المالية نأخذ منها:

تعريف1: يعرف القرار المالي بأنه القرار الذي يبحث في الكيفية التي تحصل بها المؤسسة على الأموال الضرورية للاستثمار، فهل يجب عليها إصدار أسهم جديدة أو اللجوء إلى الاستدانة.[2]

تعريف2: يعرف القرار المالي بأنه القرار الذي يتعلق بأنواع مصادر الأموال وكيفية الحصول عليها والموازنة بين أنواعها المختلفة في سبيل الوصول إلى هيكل رأس المال الأمثل.[3]

تعريف3: هي القرارات الخاصة بطرق تمويل المؤسسة كحجم رأس المال اللازم لها، وكيفية ونسبة توزيع الأرباح والهدف من هذه القرارات الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة.[4]

---

[1] خالدي ثامر، مرجع سابق ص48-49.

[2] -وعلي مريم، يوسفي ساسية، دور جدول التمويل في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية: مذكرة شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ادرار، 2016-2017 ص33.

[3] -رباح نور الهدى، بن حسين الهام، دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات على مستوى مؤسسة اقتصادية، مذكرة شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة المدية، 2019-2020 ص57.

[4] مرجع سابق.

تعريف شامل: القرارات المالية ما هي إلا الاهتمام بكيفية الحصول على الأموال، في الوقت المناسب، وخلال فترات زمنية مناسبة، بأقل تكلفة ممكنة واستثمارها في المجالات الأكثر فائدة.

ثانيا: خطوات اتخاذ القرار المالي.

تتمثل عملية اتخاذ القرار المالي على العديد من المراحل التي يمر بها المديرين حتى يتمكنوا من الوصول إلى الحل الأمثل واتخاذ القرار المناسب وتتمثل هذه المراحل فيما يلي:

1.تشخيص وتحديد المشكلة: يجب على متخذ القرارات تحديد المشكلة المالية التي أمامه بشكل واضح، ففهم المشكلة يساعد على جمع المعلومات الملائمة وطرح البدائل بصورة سريعة وفعالة، فهو يربح بذلك الوقت والجهد.[1]

2.جمع المعلومات والبحث عن البدائل: بعد تحديد المشكلة ومعرفتها جيدا يقوم متخذ القرار بتجميع كل المعلومات ذات العلاقة بالمشكلة المطروحة أمامه، كما يمكن له أن يعتمد على بيانات سابقة أي موجودة لدى المؤسسة، وان يعتمد على بيانات مستقبلية أي تبيان المؤسسة بوقوعها والهم هنا ملائمة البيانات والمعلومات لطبيعة القرار المطلوب.

3.مقارنة البدائل وتقييمها: وذلك عن طريق تقديم النتائج المتوقعة الإيجابية والسلبية لكل بديل تمويلي، ووضع معايير محددة تقوم على أساس نتائج كل بديل واستبعاد البدائل التي لا تتطابق مع المعايير الموضوعية ولا تحقق الرضا.

[1]-امجد الحسنة، صنع القرار المالي، مذكرة نيل شهادة ماجستير، جامعة دمشق مصر ص4.
2-بن قبي كلثوم, بن صالح وريدة, اثر القرار التمويلي على الأداء االمالي في المؤسسات الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة المسيلة, 2022/2021.ص 4

4.اختيار البديل المناسب: وفي هذه المرحلة يترجم المديرون جهودهم السابقة إلى اختيار أفضل البدائل، والذي ينتج اكبر قدر من الفوائد وبأقل تكلفة بتحقق الأهداف الجوهرية الصادر من اجلها.

5.تطبيق القرار: يعتقد بعض متخذي القرار أن دورهم ينتهي بمجرد اختيار البديل المناسب ، ولكن هذا الاعتقاد خاطئ ذلك لان البديل الذي يتم اختياره لحل المشكلة يتطلب التنفيذ عن طريق تعاون الآخرين ومتابعة التنفيذ للتأكد من سلامة التنفيذ.[2]

6.بعد وضع القرار موضوع التطبيق لا تكون مرحلة اتخاذ القرار قد انتهت، ولكن تظل مرحلة أخرى هامة وهي تقييم نتائج تطبيق القرار والرقابة عليها والتحقق من أن القرار المتخذ يحقق النتائج المرغوبة والأهداف المرجوة.[1]

المطلب الثاني: أنواع القرارات المالية

هناك تقسيمات عديدة للقرارات المالية نذكر منها:

1.القرارات الاستثمارية: هي ربط وتخصيص مقدار معلوم من أموال وموارد المنشأة والتضحية في الوقت الحاضر استنادا على منهج رشيد مسبق للتحليل والتقسيم والمقارنة بغية تحقيق أو الحصول على فوائد مناسبة يتوقع حدوثها على مدار فترات زمنية مستقبلية طويلة نسبيا.(2)

2.القرارات التمويلية: تعرف بأنها القرارات الذي تهدف إلى تحديد تركيبة مستهدفة لرأس المال عن طريق تحديد نسب مزج كل من الديون وحقوق الملكية من قبل الإدارة لتحقيق أعظم قيمة لسهم الشركة في السوق المالي.(3)

---

[1] بن قبي كلثوم, مرجع سابق ص 4.

[2] -شعاب شهيرة، جدة نزيهة، تحسين القرارات الاستثمارية باستخدام جودة المعلومات المالية، مذكرة شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2018-2019 ص14.

[3] -عمر عبد الله احمد نبي خلف، اثر القرارات التمويلية على نمو الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية والمدرجة في بورصة عمان، جامعة الشرق الوسط الأردن،2017 ص8.

3.قرارات توزيع الأرباح: هي القرارات المتعلقة بذلك الجزء من الأرباح الذي يقوم المسير بتوزيعها على حملة الأسهم بعد موافقة الجمعية العامة في شكل نقدي أو عيني، هذه الأرباح ناتجة عن نشاط الدورة الحالية أو السابقة لتلبية احتياجات الملاك أو إرسال إشارة للسوق عن وضعية معنية وتكون هذه التوزيعات من الموارد الداخلية أو الخارجية للمؤسسة.[1]

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرارات المالية.

يقصد بالعوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرارات المالية تلك القوى المؤثرة على فعالية اتخاذ القرار أو على أي مرحلة من مراحل هذه العملية، والتي يمكن تصنيفها إلى:

1.**عوامل داخلية:** هي العوامل البيئية الداخلية في المؤسسة حيث يتأثر القرار المالي بحجم المؤسسة والموارد المالية المتاحة، وكذلك الهيكل التنظيمي وطرق الإتصال والتنظيم الرسمي والغير الرسمي، وطبيعة العلاقات السائدة وتوافر مستلزمات التنفيذ المادية والمعنوية والفنية، فاهم عنصر فهم متخذ القرار ذاته،فكل ما يحمله من صفات نفسية ومكونات شخصية يؤثر بصفة بالغة في عملية اتخاذ القرار المالي.

2.**عوامل خارجية:** ويقصد بها تلك العوامل من البيئة الخارجية والتي تؤثر في عملية اتخاذ القرار المالي، بحيث نجد الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السائدة، المنافسة، القواعد الحكومية، الرأي العام، فكل قرار يتخذ في مؤسسة و يجب أن يعمل في إطار ما تنص عليه قوانين البيئة الخارجية.[2]

3.**تأثير عنصر الزمن:** يعد توقيت القرار المالي من الأمور الهامة بالنسبة للمدير ومساعدته والأفراد الذين ينفذوه، لما له من أثر فعال على المؤسسة ككل، وعلى الرغم من عدم وجود معايير تحكم التوقيت المناسب لاتخاذ القرار في مختلف الحالات،

[1]-بن بوبترة محمد، سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مذكرة شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة المسيلة، 2021-2022 ص2.

[2]-مسعودي حمزة، التوجي سيد اعلي، معايير اتخاذ القرارات المالية ودورها في ترشيد السياسة المالية للمؤسسة، مذكرة شهادة ماستر مالية المؤسسة، 2016-2017 ص7.

إلا أن القرار المتأخر لن يفيد في حل المشكلة إذا كانت ذات صفة مستعجلة، كما أن اتخاذ القرار المالي بصورة مبكرة عن الوقت المطلوب يجعل القرار متجمدً ا حتى يحين موعد تنفيذه، وبالتالي فان اختيار الوقت الملائم يعتمد على قدرة المدير المالي في استقراء الحوادث والتنبؤ بالمستقبل والأخذ بعين الاعتبار المؤثرات الداخلية والخارجية، ومدى ارتباط هذا القرار بالقرارات الأخرى داخل المؤسسة وخارجها. [1]

المبحث الثالث: الهيكل التمويلي الأمثل للمؤسسة الاقتصادية

يعتبر موضوع الهيكل التمويلي الأمثل في المؤسسة الاقتصادية من أهم المواضيع التي نالت اهتمام الكثير من الباحثين، وقد ظهرت عدة دراسات او نظريات تحاول دراسة الهيكل التمويلي الأمثل في تحسين عمل المؤسسة، إلا انه مازال الجدل قائما حول وجود هيكل تمويلي امثل.

المطلب الأول: تعريف وخصائص الهيكل التمويلي الأمثل.

أولا: تعريف الهيكل التمويلي الأمثل.

هناك عدة تعاريف نذكر منها:

تعريف1: يقصد بالهيكل التمويلي الأمثل كيفية قيام المؤسسة بتمويل مختلف أصولها من موارد داخلية وخارجية، وهو يختلف عن هيكل رأس المال الذي يمثل التمويل الدائم للمؤسسة والذي يتكون عادة من قروض طويلة الأجل والأموال الخاصة والقروض قصيرة الأجل، ومن هنا فهيكل رأس المال هو جزء من الهيكل المالي. [2]

تعريف2: ورد مصطلح الهيكل التمويلي الأمثل في الأدبيات المالية خاصة بعد إسقاط فرضية السوق الكامل وظهور نماذج الموازنة الساكنة، حيث يشير هذا المصطلح إلى المزيج من مصادر التمويل الخاصة ومصادر التمويل المقترضة، والذي

[1]-داقو يمينة، بالمختار يوسف، دور نظم المعلومات والاتصال في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة، مذكرة ماستر مالية المؤسسة، جامعة ادرار، 2016 ص23.

[2]جميل احمد توفيق، على شريف، الإدارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت،1980 ص388.

يترتب عليه أحداث توازن بين مزايا اللجوء إلى الاقتراض والتكاليف المترتبة عنه، والذي في النهاية يؤدي إلى تعظيم قيمة السوق.[1]

تعريف3: يعرف الهيكل التمويلي الأمثل بأنه ذلك الهيكل الذي يعظم القيمة السوقية للأموال الخاصة، من خلال تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة ككل، وذلك من خلال اختيار مزيج تمويلي يخفض تكلفة التمويل لأقصى درجة ممكنة.[2]

تعريف شامل: يعرف الهيكل المالي الأمثل على انه ذلك الهيكل الذي يتم من خلاله تحقيق أقصى قيمة للمؤسسة، وبالمقابل تعظيم ثروة الملاك وبالتالي تعظيم ثروة المساهمين.

ثانيا: خصائص الهيكل المالي.

يتسم الهيكل التمويلي الأمثل بالخصائص التالية:

- تدبير الاحتياجات التمويلية بأقل تكلفة وأدنى مخاطر وأيسر شروط.
- المساهمة في تحقيق التوازن بين مكونات الهيكل التمويلي الداخلي والخارجي، وتحقيق التوازن والتناسق بين مكونات الهيكل التمويلي والهيكل الاستثماري.
- تعظيم ربحية المؤسسة والعائد على الأموال المستثمرة.
- تقليل المخاطر المالية وتقليل أثرها على مخاطر الأعمال ومعدلات النمو في المؤسسات.
- القدرة على الوفاء بالدين، فيجب أن لا يتجاوز اقتراض المؤسسة عن الحد الذي يهدد قدرتها على الوفاء بالتزامات هذه القروض وفي نفس الوقت يجنب الملاك أي مخاطر مالية إضافية.

[1]-حركاتي نبيل، تحليل قرارات التمويل وأثرها على ربحية وقيمة المؤسسة الاقتصادية، مذكرة شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2017-2018 ص55.

[2]-محمد بوشوشة، تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2015-2016 ص171.

- المرونة بمعنى عدم اتصاف الهيكل التمويلي بالجمود وإنما تعين مصادر الأموال تبعا للتغيرات الرئيسية في الحاجة إلى الأموال وبأقل تكلفة ممكنة.[1]

المطلب الثاني: محددات الهيكل التمويلي الأمثل

يتأثر قرار المؤسسة في اتخاذ هيكل مالي مناسب بعدة محددات تتمثل فيما يلي:

1.حجم المؤسسة:

حجم المؤسسة يزيد من قدرتها على التوسع بالاقتراض، حيث أشارت العديد من الدراسات إلى أن لحجم المؤسسة تأثير على نسبة الاقتراض داخل الهيكل التمويلي، وقد قدمت هذه الدراسات عدة أسباب لوجود علاقة إيجابية بين حجم المؤسسة والمديونية، أولها أن احتمالات الإفلاس تنخفض في المؤسسات ذات الحجم الكبير، كما أن المؤسسات الكبيرة تملك الإمكانية أكثر في اللجوء إلى الأسواق المالية وتستطيع الاقتراض بشروط أيسر على عكس المؤسسات صغيرة الحجم تعتمد على التمويل المقترض بشكل أساسي.[2]

2.هيكل الأصول(الضمانات) :

طبيعة موجودات المؤسسة هيكل الأصول يؤثر بأشكال مختلفة على قرار اختيار المؤسسة لمصادر تمويلها،[3] أي أن نوع الأصول التي تمتلكها المؤسسة يتدخل في تحديد بنية هيكلها التمويلي، فكلما كانت حصة الأصول الملموسة(المادية) التي

[1]-لعيدي ربيعة، بومدين خليدة، تحديد الهيكل التمويلي الأمثل في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، مذكرة شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2018-2019 ص4

[2]-سهام عيساوي، محددات الهيكل المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2014-2015 ص4.

[3]-هاجر عدوي، محددات الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2011 ص109.

يمكن استخدامها كضمان ذات أهمية في المؤسسة،كلما كان المقرضون على استعداد لمنح قروض أكثر.[1]

3.المردوديات:

إن تأثير معدل المردودية للمؤسسة على نسبة الاستدانة بالهيكل المالي كان محل اهتمام العديد من النظريات المفسرة للسلوك التمويلي، فارتفاع مستوى المردودية يعطي المؤسسة قدر اكبر من المرونة في تغطية التزاماتها المالية.[2]

4.معدل النمو:

تكمن قيمة المؤسسة وثروة مالكيها في القيمة الحالية للفوائد التي تنشئها الأصول الموظفة من جهة ونموها من جهة أخرى،[3] فالمؤسسات التي تملك إمكانيات النمو العالية يكون لديها احتياجات تمويل كبيرة مما يدفعها للجوء إلى الاستدانة بالمقام الأول، خاصة مصادر التمويل الأقل تأثر بظاهرة عدم التناظر في المعلومات مثل القروض القصيرة الآجال.[4]

5.عمر المؤسسة:

حسب نظريةpot ترى أن هناك علاقة عكسية بين عمر الشركة ونسبة المديونية بالهيكل المالي حيث أن فجوة المعلومات كثيرة في الشركات الحديثة، الآمر الذي يدفع الشركات إلى اختيار مصادر تمويل اقل حساسية لفجوة المعلومات وهي الأموال المقترضة. [5]

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للهيكل التمويلي.

---

[1]محمد شعبان، نحو اختيار هيكل تمويلي امثل للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس،2010 ص89.

[2]-زعود تبر، محددات سياسة التمويل للمؤسسة، الاقتصادية الجزائرية، مذكرة شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2010 ص115.

[3]-محمد شعبان، مرجع سابق ص90.

[4]-سهام عيساوي، مرجع سابق ص5

[5]-عبد الوهاب دادن، الجدل القائم حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الباحث، العدد السابع، جامعة ورقلة، 2009 ص325.

ظهرت عدة نظريات محاولة تفسير الهيكل المالي الأمثل للمؤسسة الاقتصادية ولعل أهم هذه النظريات هي:

1.نظرية المبادلة بين المنافع والتكاليف.

وعلى وفق هذه النظرية فان أي زيادة في مستوى الدين تسبب زيادة في الإفلاس، مشكلات مالية وتكاليف الوكالة، وبالتالي تنخفض قيمة الشركة، ولذلك من الممكن تحديد هيكل رأس مال امثل من خلال التوازن بين المنافع الضريبية وتكاليف الإفلاس والأزمات المالية، ومن اجل تحقيق التوازن في الشركة يجب أن نبحث على مستوى من الدين الذي عنده يكون من الممكن تعويض التكاليف المالية بالمنافع الضريبية للدين الإضافي.[1]

2.نظرية تسلسل مصادر التمويل.

تقوم النظرية التسلسلية الهرمية للتمويل على أساس نظرية عدم تناظر المعلومات وتفاعل قرارات التمويل بقرارات الاستثمار، حيث يوضح donaldso, والذي يعتبر أن المسيرين والمساهمين ليس لهم الاهتمام نفسه فيما يتعلق باختيار مصادر التمويل،فالمسيرون حرصا منهم على عدم تعرضهم لإجراء الضبط المالي والمراقبة المزدوجة من طرف كل من المساهمين والدائنين من جهة، ومن جهة أخرى من اجل التخفيض من تكلفة رأس المال، يلجا هؤلاء إلى التمويل الذاتي ثم إلى الاقتراض وأخيرا إلى الرفع من رأس المال.[2]

3.نظرية الإشارة

يعود الفضل في ظهور هذه النظرية إلى الكاتب Roos سنة1977، تقوم هذه النظرية على قاعدة أساسية وهي عدم التماثل/ التناظر المعلوماتي، الذي تتصف به الأسواق، الواقع أن المعلومات التي تبثها المؤسسات ليست بالضرورة حقيقية وصادقة،

[1]-عادلة حاتم ناصح، عبد الخالق ياسين بدران، علاقة هيكل التمويل بربحية الشركة، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد العاشر، العدد37، البصيرة، 2014 ص92.

[2]- شعبان محمد، المرجع السابق ص79.

ومن ثم فان النظرية تنطلق من انه بإمكان المديرين في المؤسسات الأحسن أداء إصدار إشارات خاصة وفعالة، تميزها عن مؤسسات أخرى ذات مستوى اقل من الأداء، وخاصية هذه الإشارات انه سيكون من الصعب تقليدها من طرف مؤسسات ضعيفة، إذا تستند نظرية الإشارة إلى فكرتين أساسيتين هما:

- نفس المعلومة غير موزعة في جميع اتجاهات: حيث انه بإمكان المديرين في مؤسسة ما تهيئة معلومات لا تكون متوفرة لدى المستثمرين.
- وحتى وإذا كانت تلك المعلومات منشورة ومتوفرة لدى الجميع، فإنها سوف لا تدرك ولا تفهم بنفس الأسلوب والطريقة.[1]

4.نظرية توقيت السوق.

إن شركات المساهمة تصدر أسهم جديدة عندما تكون قيمتها السوقية مرتفعة، وتعيد شراءها عندما تكون هذه القيمة منخفضة، هذه العملية أطلق عليها بنظرية توقيت السوق التي تم دراسة تأثيرها على هيكل رأس المال، وتوصلوا ضمن دراستهم إلى أن نظريات هيكل رأس المال التي هدفت لتحقيق النسبة الأمثل لهيكل رأس المال من خلال تعديل نسب الرفع المالي المستهدفة، كالاعتماد على التمويل الداخلي بالنسبة لنظرية الالتقاط أو الاعتماد على التمويل بالدين من خلال المفاضلة بين المميزات والتكاليف النسبية لنظرية المبادلة، إذ كان الهدف من هذه النظريتان هو الوصول إلى تحقيق توازن في نسبة هيكل رأس المال لتعظيم قيمة الشركة، إلا أن نظرية توقيت السوق تقترح بان هيكل رأس المال يتأثر بالقيمة السوقية التاريخية وهو ناتج تابع عن محاولات توقيت السوق[2]

1-عبد الوهاب دادن، الجدل القائم حول هياكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الباحث، العدد7، 2010،ص319.
2-حاكم محسن محمد الربيعي، نظرية توقيت السوق وتأثيرها في القرار الاستثماري، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2015 ص 88.

خاتمة الفصل:

إن التمويل عملية مرتبطة بالنشاط المالي للمؤسسة، فهو يوفر الأموال ويديرها ويتابعها حتى الوصول إلى الهدف المرجو، وعملية اتخاذ القرار المتعلق بالتمويل يسمى القرار المالي وهو الذي يوفر الأموال من مصادر مختلفة وبأقل التكاليف في سبيل الوصول إلى هيكل تمويلي امثل.

ومن خلال هذا الفصل استخلصنا ما يلي:

- التمويل هو توفير المبالغ اللازمة لتطوير مشروع عام أو خاص.
- يؤمن التمويل انتقال الفوائض النقدية والقوة الشرائية.
- القرارات التمويلية تسعى إلى الحصول على الأموال في الوقت المناسب وبأقل تكلفة.
- الهيكل التمويلي الأمثل هو خلق مزيج امثل بين المصادر الداخلية والخارجية لتعظيم قيمة المؤسسة.
- يندرج الهيكل التمويلي تحت عدة نظريات: نظرية المبادلة بين المنافع والتكاليف، نظرية تسلسل مصادر التمويل، نظرية الإشارة، نظرية توقيت السوق.

الفصل الثالث
الدراسة الميدانية

تمهيد

بعد التطرق في الفصلين السابقين إلى المفاهيم الأساسية لدراسة الجدوى الاقتصادية والإطار العام للتمويل, سنقوم في هذا الفصل بعمل دراسة تطبيقية لشركة ناشئة تسعى للحصول على علامة بدء التشغيل.

حيث قسم الفصل إلى ثلاث مباحث متمثلة في:

المبحث الأول: أساسيات حول المشروع.

المبحث الثاني: الوضع المالي للشركة.

المبحث الثالث: توقعات العمل.

المبحث الأول:أساسيات حول المشروع.

من خلال هذا المبحث سيتم عرض الخطة المتبعة واهم الجوانب المتعلقة بالمشروع من أهداف مسطرة وفريق الشركة إلى التحليل الاستراتيجي للسوق وذلك كما يلي:

المطلب الأول:

في هذا المطلب سنقدم تمهيدا يعرف عن دوافع الحصول على علامة بدء التشغيل بالإضافة إلى البيانات التعريفية عن الشركة كما يلي:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

اللجنة الوطنية لتصنيف الشركات الناشئة والمشاريع المبتكرة والحاضنات

خطة عمل لطلب الحصول على علامة بدء التشغيل

المقر الرئيسي: القطب الحضري المدية.

رقم الهاتف: 06.55.75.01.62 الفاكس: 025574118

البريد الالكتروني: pole1112@gmail.com

مقدمة

تحت إطار النموذج الاقتصادي الجديد الذي تتبناه الدولة, الذي يشجع ويحفز الشباب المستثمرين (خاصة الخريجين) لتطوير روح المبادرة لديهم من خلال تشجيعهم على إنشاء أنشطتهم الاقتصادية واستغلال أفكارهم, وقد وضعت الدولة إجراءات واليات تحفيزية جديدة في هذا الصدد, ومن أهمها الشركات الناشئة.

وبالتالي ترغب شركتنا في الحصول على علامة بدء التشغيل, بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-254 الصادر في 15 سبتمبر 2020 بإنشاء اللجنة الوطنية لتصنيف الشركات الناشئة والمشاريع المبتكرة والحاضنات وتحديد مهامها وتكوينها وعملها, من اجل الاستفادة من مزايا حاملي هذه التسمية.

تحقيقا لهذه الغاية, نسعى إلى استيفاء المتطلبات والشروط الواردة في المرسوم سابق الذكر, ولا سيما ما ورد في الفصل الرابع المتعلق بشروط منح علامة بدء التشغيل.

بالإضافة إلى المستندات التي نقدمها لك, نضع بين يديك خطة العمل هذه التي تتناول الجوانب المختلفة لشركتنا وتجيب على معظم الأسئلة والمتطلبات التي تستند إليها اللجنة المعنية في قرارها بمنح علامة بدء التشغيل.

ورقة البيانات

اسم الشركة: شركة ذات مسؤولية محدودة white water

المقر الرئيسي: القطب الحضري مدينة المدية.

رأس المال: 15.000.000.00

بداية النشاط: 12/12/2018

الشركاء: الشريكتين (صبرينة كداسي_ أحلام عمري)

السجل التجاري: 18B00/0344578526

رقم التعريف الجبائي: 001824154376591.

رقم التعريف الثابت: 001826010105560.

رقم التعريف البنكي: 00100851030000145717 8 BNA/RIB 00400110400001959 18CPA/RIB

مجال النشاط: التصفية. **عدد الموظفين:** 4 موظفين.

فرع النشاط: معالجة مياه الصرف الصحي/معالجة مياه الشرب/مخبر لمراقبة الجودة/دراسة وتنفيذ برنامج الوقاية والإصلاح البيئي.

رقم الهاتف: 07.96.71.66.60.

الفاكس: 025745518.

البريد الالكتروني: pole1112@ gmail.com.

- **الدوافع والأهداف للحصول على بدء التشغيل**

لماذا نريد الحصول على علامة بدء التشغيل؟

نظرا لأننا شركة صغيرة تم إنشاؤها حديثا, فإننا نرغب في الحصول على علامة بدء التشغيل من اجل الاستفادة من المزايا الضريبية وشبه المالية التي تسمح لنا بالاستمرار، وتطوير أعمالنا وأنشطتنا للمساهمة في الاقتصاد الوطني وخلق فرص عمل تحافظ على موارد المياه والبيئة, باستخدام تقنيات جديدة ومبتكرة ولا سيما أنظمة الإدارة عن بعد عبر شبكات البيانات و نظام الاتصالات, والمشاركة في البحث العلمي بالشراكة مع الجامعة.

ما الذي تفعله شركتنا بالضبط؟

تقوم شركتنا بتطوير حلول مبتكرة لمعالجة المياه وحماية الموارد المائية, في سياق حماية البيئة بنظام إدارة عن بعد بواسطة شبكات البيانات و نظام الاتصالات, كما تقدم خدمة إعادة تأهيل الصيانة والرقابة الفنية.

ما الذي يميز شركتنا الناشئة؟

شركتنا الناشئة هي من بين الشركات القليلة في مجال معالجة المياه في الجزائر, يوحد مشروعنا المبدئي عدة مهن لخدمة المياه, من التصميم الى انتاج النماذج الأولية بما في ذلك التكنولوجيا الجديدة مثل التحكم عن بعد في التركيبات مع مشروع لتطوير تطبيقات الهواتف الذكية للتحكم عن بعد وخدمة ما بعد البيع.

ما المشكلة التي تعالجها فكرة بدء التشغيل؟

- تخفيض تكاليف تشغيل التركيب.

- التدخل السريع في سياق الصيانة وتوفير الوقت بفضل إشعار الرسائل القصيرة وتطبيق الهاتف الذكي.
- عمر أطول للتركيبات بفضل جهاز التحكم عن بعد.
- التطورات في السوق المحلي لمحطات معالجة المياه مع علامة مايد إن بلادي.

كيف نحل المشكلة التي وصفناها للتو؟

في ضوء الحاجة المتزايدة لآلات معالجة المياه وحماية البيئة وحسب خبرتنا في هذا المجال, قمنا بتطوير وإدراك فكرة إنشاء شركة تقدم الخدمات وتطوير حلول مصممة خصيصا لتلبية احتياجات الصناعيين وشركات النفط, من اجل تزويدهم بأنظمة مخفضة موثوقة مع تكامل محلي يصل من 70% إلى 85% في غضون ثلاث سنوات.

كيف أنشانا شركتنا؟ (فكرة- مسار..)

جاءت الفكرة بعد سنوات طويلة من العمل في المجال والتفكير, مع الاقتناع بأنه يمكننا تحقيق مثل هذه المحطة لمعالجة المياه في الجزائر بجودة أفضل ومصممة خصيصا بمعدل تكامل محلي يصل إلى 80%.

ما الذي يحفزنا؟

دافعنا ومحفزنا هو ثقتنا بأنفسنا لتطوير أفكارنا وأهدافنا المهنية.

ما الذي حققناه حتى الآن؟

محفظتنا من الإنجازات مكونة من:

- محطة إعادة استخدام مياه غسيل السيارات وإعادة تدويرها.

- محطة أحادية الكتلة للمعالجة المسبقة للمياه و رفض المخلفات.
- محطة معالجة المياه المالحة.

المطلب الثاني: نوع المنتج.

من الأمور الأساسية الواجب معالجتها في المشروع, وإحاطتها بالأهمية التامة هي نوع المنتج أو الخدمة المقدمة وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال هذا المطلب.

ما هي السمات الرئيسية لمنتجنا /خدمتنا؟

السمات الرئيسية لمنتجنا هي:

- منتج وفق الطلب, وفقا لاحتياجات العميل والمعايير المعمول بها.
- منتج معياري وقابل للتوسيع.
- خدمة الضمان وخدمة ما بعد البيع متوفرة محليا وعبر التراب الوطني.
- معدل إدماج محلي يصل إلى 80%.

لماذا يهتم المستهلكون والعملاء بمنتجنا/ خدمتنا؟

في إطار المراسيم الرئاسية المتعلقة بحماية البيئة والتحكم في التصريف, يلتزم العملاء بتجهيز البنى التحتية الصناعية أو السياحية, بمنشات معالجة المياه وفقا للمعايير الدولية مثل معايير منظمة الصحة العالمية.

كيف يمكننا تطوير منتجنا/ خدمتنا؟

سيتم على عدة مراحل:

- الهندسة وتحسين التكاليف واحتياجات المواد الخام.
- دراسة احتياجات السوق الحقيقية.
- دراسة وتطوير وتخطيط منصة مصنع التصنيع.

- التكوين.
- الاتفاق مع الموردين والحرفيين المحليين من اجل معدل التكامل.
- المشاركة في وضع الدراسات والمواصفات.

هل المادة الأولية المستعملة في منتجنا /خدمتنا متواجدة؟ (محليا/مستوردة).

يمكن أن تكون المواد المستعملة منتجا نهائيا أو خاما:

- صفيحة معدنية.
- الألياف الزجاجية.
- البولي فينيل كلوريد pvc.
- المعدات الكهربائية.
- المحركات.
- مضخات.
- حاويات.
- ألواح شطائرية.
- الفولاذ.

ما هي القيمة المضافة لمنتجنا/خدمتنا للبيئة , شركات أخرى, المجتمع؟

تم تصميم جميع منتجاتنا من اجل تحسين وحماية البيئة, وفقا للمعايير الدولية لبيئة نظيفة وصحية للأجيال القادمة.

المطلب الثالث: فريق الشركة والتحليل الاستراتيجي للسوق.

من خلال المطلب التالي سنتعرف على الفريق العامل في هذه الشركة, بالإضافة الى التعرف على السوق والعملاء والمنافسين وغيرهم.

i. **فريق الشركة.**

من هم مؤسسو شركتنا؟

مؤسسو شركتنا هم مؤسسان:

- شريك مسير– مدير تجاري.
- شريك مسير– مدير فني.

(يرجى الاطلاع على السير الذاتية في المرفقات).

كيف تؤثر خبرة المؤسسين على أعمالنا وتطوير الشركة؟

الشركة الناشئة نفسها وبالإضافة إلى تطورها هي ثمار خبرة المؤسسين اللذان يشاركان فيها كمدير فني ومؤسس.

كم عدد الموظفين لدينا؟

أربعة موظفين.

كم عدد الموظفين الذين نحتاج الى تعيينهم على المدى الطويل لضمان حسن سير أعمالنا؟

بين عشرين وخمسين موظف حسب الطلب.

ii. **التحليل الاستراتيجي للسوق.**

ما هو السوق المستهدف لشركتنا؟

- شركات النفط الوطنية(سونطراك_المؤسسة الوطنية للأشغال البترولية الكبرى المؤسسة الوطنية للهندسة المدنية والبناء_شركة الحفر الوطنية_ الشركة الوطنية لأعمال الآبار....).
- شركات النفط الخارجية(شركة بوناتي سبا_مؤسسة انداكو للنفط_ مخابر بيكو هيوز_ شركة باي_ شركة أديس_ شركة الحفريات سي أية ديوتج....).

- شركات خاصة(شركة رادماد سبا _ شركة بروكامب_ شركة أدوات النفط الوطنية_ شركة بيوفي).
- وزارة الدفاع الوطني_ وزارة المياه.

ما الذي يفكر به عملاؤنا الحاليون والمحتملون بشان منتجنا/خدمتنا؟ (سعر وكمية)

إنهم راضون بشكل عام عن الجودة لان السعر اقل بكثير من المنتجات المستوردة.

هل يوجد تشريع يدعم عملنا؟

نعم, هناك العديد من المراسيم التنفيذية والرئاسية التي تنظم معالجة المياه ونشاطها بالإضافة إلى الضوابط والمعايير.

هل لدينا منافسين (محليين أو أجانب)؟ من هم؟

نعم, المنافسون المحليون الذين يمثلون أنفسهم ويمثلون العلامات التجارية الأجنبية ويلجئون إلى استيراد المنتجات الجاهزة.

كيف نتميز عن منافسينا فيما يتعلق بالسعر والجودة والمميزات الخاصة بمنتجنا/خدمتنا؟

التوافر والتنقل عبر كل الأراضي الوطنية, وشعارنا هو إرضاء العملاء, منتج بتكلفة اقل مع معدل تكامل محلي يصل إلى 80%.

ما هي العقبات التي يتعين على أعمالنا التغلب عليها في السوق المستهدفة؟

هناك بعض العقبات الأكثر شيوعا هي متطلبات بعض العملاء من المنتج الأصلي. ويطلب آخرون شهادات مطابقة لم تتمكن أي جهة رقابة في الجزائر من تقديمها, حيث سيكون هذا المستند ضروريا لتسويق منتجاتنا وتصديرها.

ما هي المخاطر الرئيسية التي تؤثر على نشاط شركتنا؟

- السياسة الاستثمارية لعملائنا.
- سعر النفط.

- معدل تنفيذ اللوائح البيئية المعمول بها.

ما هي إستراتيجية الاتصال لشركتنا؟

- القيام بزيارات للعملاء المحتملين للخبرة والمشورة.
- الاستماع إلى احتياجاتهم.
- تقديم حلول مصممة خصيصا بتكلفة اقل.
- التنسيق مع الإدارات البيئية.
- المشاركة في المعارض البيئية.
- المشاركة في البث الإذاعي المحلي في إطار البيئة.
- المشاركة في الفعاليات العلمية وبرامج البحث.

المبحث الثاني: الوضع المالي للشركة

بعد التعرف في الفصل الأول على جوانب المشروع النظرية من أهداف للحصول على المشروع إلى فريق الشركة إلى التحليل الاستراتيجي للسوق, سيتم الآن التعرف على الجانب المالي للمشروع, بتحديد الوضع المالي الحالي للشركة.

المطلب الأول:جدول حسابات النتائج لسنة 2019.

جدول حسابات النتائج للسنة المالية 2019.

الجدول رقم (1): جدول حسابات النتائج لسنة 2019.

رقم الحساب	البيان	الملاحظة	المبالغ
70	المبيعات والمنتجات الملحقة		10.965.400,70
72	الإنتاج المخزن او المنتقص من المخزون		
73			
74			
1	**انتاج السنة المالية**		**10.965.400,70**
60	المشتريات المستهلكة		6.198.409,42
62/61	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى		572.217,54
2	**استهلاكات السنة المالية**		**6.770.626,96**
3	**القيمة المضافة للاستغلال**		**4.194.773,74**
63	أعباء المستخدمين		166.700,00
64	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة		225.232,46
4	**اجمالي فائض الاستغلال**		**3.802.841,28**
75	المنتوجات العملياتية الأخرى		
65	الأعباء العملياتية الأخرى		
68	المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة		
78	استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات		
5	**النتيجة العملياتية**		**3.802.841,28**
76	المنتوجات المالية		
66	الأعباء المالية		5.853,21
6	**النتيجة المالية**		**5.853,21**
7	**النتيجة العادية قبل الضرائب**		**3.796.988,07**
698/695	الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية		987.217,00
693/692	الضرائب المؤجلة على النتائج العادية		
	مجموع منتوجات النشطة العادية		**10.965.400,70**
	مجموع أعباء الأنشطة العادية		**8.155.629,63**
8	**النتيجة الصافية للانشطة العادية**		**2.809.771,07**
77	عناصر غير عادية منتوجات		
67	عناصر غير عادية أعباء		
9	**نتيجة غير عادية**		
10	**صافي نتيجة السنة المالية**		**2.809.771,07**

المصدر(من إعداد شركة white water)

المطلب الثاني: الميزانية العمومية للسنة المالية 2019

وتكون على الشكل التالي:

جدول رقم (2): الميزانية العمومية_ الأصول_ لسنة 2019

الأصل	ملاحظة	اجمالي N	اهتلاك رصيد N	صافي N	n-1 صافي
أصول غير جارية					
فارق الاقتناء-المنتوج الإيجابي او السلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراضي					
مبان					
تثبيتات عينية أخرى					
تثبيتات ممنوع امتيازها					
تثبيتات يجري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع عدالة					
مساهمات أخرى حسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبة					
قروض واصول أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصول غير الجارية					
أصول جارية					
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة					
الزبائن		166.681,50	166.681,50		
المدينون الاخرون					
الضرائب وما شابهها		1.009.435,96	1.009.435,96		
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة					
الموجودات وما شابهها					
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة		6.354.226,61	6.354.226,61		
مجموع الأصول الجارية		**7.530.344,07**	**7.530.344,07**		
المجموع العام للأصول		**7.530.344,07**	**7.530.344,07**		

المصدر (شركة white water)

جدول رقم (3): الميزانية العمومية_خصوم_ لسنة 2019

الخصوم	الملاحظة	صافيN	صافي N−1
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره		100.000.00	
رأس مال غير مستعان			
علاوات واحتياطات			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة			
نتيجة صافية		2.809.771,07	
رؤوس أموال خاصة أخرى			
مجموع رؤوس الأموال الخاصة		**2.909.771,07**	
الخصوم غير الجارية			
قروض وديون مالية			
ضرائب مؤجلة			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية			
الخصوم الجارية			
موردون وحسابات ملحقة		17.850,00	
ضرائب		1.118.520,00	
ديون أخرى		3.3414.203,00	

خزينة سالبة			
مجموع الخصوم الجارية		**4.620.573,00**	
المجموع العام للخصوم		**7.530.344,07**	

المصدر(شركة white water)

المطلب الثالث: جدول حسابات النتائج والميزانية العمومية لسنة 2020.

سيكون وفقا للشكل التالي:

1. جدول حسابات النتائج النتائج للسنة المالية 2020.

جدول رقم (4): جدول حسابات النتائج لسنة 2020.

رقم الحساب	البيان	الملاحظة	المبالغ
70	المبيعات والمنتجات الملحقة		41.337149.89
72	الإنتاج المخزن او المنتقص من المخزون		
73			
74			
1	**انتاج السنة المالية**		**41.337149.89**
60	المشتريات المستهلكة		16.726.375,92
62/61	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى		2.079.457,91
2	**استهلاكات السنة المالية**		**18.805.833,83**
3	**القيمة المضافة للاستغلال**		**22.531.316,06**
63	أعباء المستخدمين		5.068.600,00

64	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة		495.757,67
4	**إجمالي فائض الاستغلال**		**16.966.958,39**
75	المنتجات العملياتية الأخرى		10.888,50
65	الأعباء العملياتية الأخرى		12.428,57
68	المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة		114.163,71
78	استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات		
5	**النتيجة العملياتية**		**16.851.254,61**
76	المنتوجات المالية		
66	الأعباء المالية		9.059,92
6	**النتيجة المالية**		**9.059,92**
7	**النتيجة العادية قبل الضرائب**		**16.842.194,69**
698/695	الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية		4.382.202,00
693/692	الضرائب المؤجلة على النتائج العادية		
	مجموع منتوجات الأنشطة العادية		**41.348.038,39**
	مجموع أعباء الأنشطة العادية		**28.888.045,70**
8	**النتيجة الصافية للأنشطة العادية**		**12.459.992,69**
77	عناصر غير عادية منتوجات		
67	عناصر غير عادية أعباء		
9	**نتيجة غير عادية**		
10	**صافي نتيجة السنة المالية**		**12.459.992,69**

المصدر(شركة white water).

2. الميزانية العمومية لسنة 2020.

جدول رقم (5): الميزانية العمومية _خصوم_ لسنة 2020.

الأصل			ملاحظة	اجمالي N	هتلاك رصيد N	صافي N	n-1 صافي
أصول غير جارية							
فارق الاقتناء-المنتوج الإيجابي او السلبي							
تثبيتات معنوية							
تثبيتات عينية							
أراضي							
مبان							
تثبيتات عينية أخرى				6.899.645,39	114.163,71	6.785.481,68	
تثبيتات ممنوع امتيازها							
تثبيتات يجري إنجازها							
تثبيتات مالية							
سندات موضوعة موضع عدالة							
مساهمات أخرى حسابات دائنة ملحقة بها							
سندات أخرى مثبة							
قروض واصول أخرى غير جارية							
ضرائب مؤجلة على الأصل							
مجموع الأصول غير الجارية				6.899.645,39	114.163,71	6.785.481,68	
أصول جارية							
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ							
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة							
الزبائن				17.570.368,41		17.570.368,41	166.681,50
المدينون الاخرون				264.000,00		264.000,00	
الضرائب وما شابهها				2.035.145,12		2.035.145,12	1.009.435,96
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة							
الموجودات وما شابهها							
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى							
الخزينة				2.024.345,82		2.024.345,82	6.354.226,61
مجموع الأصول الجارية				21.893.859,35		21.893.859,35	**7.530.344,07**
المجموع العام للأصول				28.793.504,74	**114.163,71**	28.679.341,03	**7.530.344,07**

المصدر(شركة white water).

جدول رقم (6): الميزانية العمومية_ خصوم_ لسنة 2020.

الخصوم		الملاحظة	صافيN	صافي N-1
رؤوس الأموال الخاصة				
راس مال تم إصداره			100.000,00	100.000,00
راس مال غير مستعان				
علاوات واحتياطات				
فوارق إعادة التقييم				
فارق المعادلة				
نتيجة صافية			12.459.992,69	2.809.771,07
رؤوس أموال خاصة أخرى			2.809.771.07	
مجموع رؤوس الأموال الخاصة			**15.369.763,76**	2.909.771,07
الخصوم غير الجارية				
قروض وديون مالية				
ضرائب مؤجلة				
ديون أخرى غير جارية				
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا				
مجموع الخصوم غير الجارية				
الخصوم الجارية				
موردون وحسابات ملحقة			6.676.600,02	17.850,00
ضرائب			4.812.757.00	1.118.520,00
ديون أخرى			1.820.220,25	3.3414.203,0
خزينة سالبة				
مجموع الخصوم الجارية			**13.309.577,27**	4.620.573,00
المجموع العام للخصوم			**28.679.341,03**	7.530.344,07

المصدر(شركة white water).

المبحث الثالث: توقعات العمل.

في هذا المبحث سنقوم بعمل توقعات لثلاث سنوات مالية اعتبارا من السنة المالية 20121, بناءا على بيانات السنوات السابقة.

المطلب الأول: الميزانية العمومية الافتتاحية للسنة المالية 2021

سيتم تلخيص الأصول والخصوم في الميزانية العمومية الافتتاحية كالتالي:

جدول رقم (7): الميزانية العمومية الافتتاحية لسنة 2021.

الأصول		المبالغ	الخصزم		المبالغ
اجمالي الأصول الثابتتة		6.899.645,39	راس المال المصدر		15.000.000,00
الاستهلاكات		114.163,71	نتيجة السنة المالية		
صافي الأصول الثابتة		6.785.481,68	راس المال الصافي		15.000.000,00
المخزون			الديون غير المتداولة		
المستحقات والوظائف المماثلة		19869513,53	الديون الحالية		13679341,03
المتاحات		2.024.345,82	خزينة الخصوم		
المجموع		**28679341,03**	**المجموع**		28679341,03

المصدر(شركو white water).

التحليل:

زيادة رأس مال الشركة من 100.000,00 دج إلى 15.000.000,00 دج , أي زيادة قدرها 14.000.00,00 دج لكل تخصيص إجمالي لمزايا النتائج للسنة المالية 2019_2020.

الفرق بين مقدار الأرباح وحصة المؤسسة في رأس المال: تم تحويل 369.763,76 دج إلى الحسابات الجارية للشركاء.

المطلب الثاني جدول حسابات النتائج المتوقع للسنوات المالية (2021_2022_2023):

جدول رقم (8): جدول حسابات النتائج لسنة 2021_2022_2023.

البيان	2019	2020	2021	2022	2023
المبيعات والمنتجات الملحقة	10.965.400,70	41.337.149,89	70.000.000,00	100.000.000,00	130.000.000,00
انتاج السنة المالية	**10.965.400,70**	**41.337.149,89**	**70.000.000,00**	**100.000.000,00**	**130.000.000,00**
المشتريات المستهلكة	6.198.409,42	16.726.375,92	28.324.311,61	404.463.302,29	52.602.292,98
الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى	572.217,54	2.079457,91	3.521.337,44	5.030.482,06	6.539.626,68
استهلاكات السنة المالية	**6.770.626.96**	**18.805.833,83**	**31.845.649,05**	**45.493.787,36**	**59.141.919,66**
القيمة المضافة للاستغلال	**4.194.773,74**	**22.531.316,06**	**38.154.350,95**	**54.506.215,64**	**70.858.080,34**
أعباء المستخدمين	166.700,00	5.068.600,00	8.583.126,82	12.261.609,75	15.940.092,97
الضرائب والرسوم	225.232,46	495.575,67	839.203,89	1.198.862,70	1.558.521,51
اجمالي فائض الاستغلال	**3.802.841,28**	**16.966.658,39**	**28.731.204,02**	**41.044.577,18**	**53.357.950.33**
المنتوجات العملياتية الأخرى		10.888,50	18.438,50	26.340,71	34.242,93
الأعباء العملياتية الأخرى		12.428,57	21.046,44	30.066,34	39.086,25
مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة		114.163,71	193.323,91	276.177,02	359.030,13
النتيجة العملياتية	**3.802841,28**	**16.851.254,61**	**28.535.780,18**	**40.765.400,26**	**52.995.020,34**
المنتوجات المالية					
الأعباء المالية	5.853,21	9.059,92	15.342,00	21.917,14	28.492,28
النتيجة المالية	**5.853,21**	**9.059,92**	**15.342,00**	**21.917,14**	**28.492,28**
النتيجة العملياتية قبل الضرائب	**3.796.988,07**	**16.842.194,69**	**28.520.438,19**	**40.743.483,13**	**52.966.528,06**
الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية	987.217,00	4.382.202,00	7.420.785,92	10.601.122,75	13.781.459,57
مجموع منتوجات الأنشطة العادية	**10.95.400,70**	**41.348.038,39**	**70.018.438,50**	**100.026.340,71**	**130.034.242,93**
مجموع أعباء الأنشطة العادية	**8.155.629,63**	**28.888.045,70**	**48.918786,23**	**69.883.980,33**	**90.849.174,43**
صافي نتيجة السنة المالية	**2.809.771,07**	**12.459.992,69**	**21.099.652,26**	**30.142.360,38**	**39.185.068,49**

المصدر (شركة white water).

التحليل:

استنادا إلى المعلومات الفعلية السابقة السنة المالية (2019_2020), نتوقع زيادة في الإيرادات السنوية للسنوات الثلاث المقبلة (بافتراض أن عوامل السوق تظل ثابتة).

تتوقع تحقيق هامش إجمالي (القيمة المضافة) يقارب 55% من حجم الأعمال السنوي الذي يغطي جميع التكاليف والرسوم ويحقق ربحا.

من خلال جدول حسابات النتائج نلاحظ أن الشركة تستطيع تحقيق نتيجة ربح صافية تمثل 30% من حجم الأعمال, وهو معدل عائد يسمح بنمو الشركة كم خلال إعادة استثمار جزء من هذه الأرباح.

المطلب الثالث: الميزانية العمومية المتوقعة للسنولت المالية (2023_2022_2021).

1 الميزانية العمومية المتوقعة_الأصول_ للسنوات المالية 2023_2022_2021:

جدول رقم (9): الميزانية العمومية _الأصول.

البيان		2019	2020	2021	2022	2023
الأصول غير الجارية						
التثبيتات المعنوية						
التثبيتات العينية			6.785.481,68	11.777.622,32	183.909.251,81	2.180.370,14
التثبيتات الجاري إنجازها						
التثبيتات المالية						
أصول مستهلكة						
مجموع الأصول غير الجارية			**6.785.481,68**	**11.777.622,32**	**183.909.251,81**	**2.180.370,14**
الأصول الجارية						
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ						
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة						
الزبائن		166.681,50	17.570.368,41	30.497.048,39	48.963.734,08	72.970.425,48
المدينون اخرون			264.000,00	458.227,20	735.694,64	1.096.402,30
الضرائب وماشابهها		1.009.435,96	2.035.145,00	3.532.419,70	5.671.383,56	8.452.036,58
حسابات دائنة أخرى وماشابهها						
الموجودات وما شابهها						
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى						
الخزينة		6.354.226,61	2.024.345,82	3.513.675,47	5.641.289,25	8.407.187,17
مجموع الأصول الجارية		**7.530.344,07**	**21.893.859,35**	**38.001.370,97**	**61.012.101,87**	**90.926.052,03**
المجموع العام للأصول		**7.530.344,07**	**28.679.341,03**	**49.778.993,29**	**79.921.353,67**	**119.106.422,17**

المصدر :(شركة white water).

2 الميزانية العمومية المتوقعة –الخصوم– للسنوات المالية 2023_2022_2021.

جدول رقم (10): الميزانية العمومية المتوقعة _خصوم.

البيان		2019	2020	2021	2022	2023
رؤوس الأموال الخاصة						
راس المال		100.000,00	100.000,00	15.000.000,00	30.000.000,00	50.000.000,00
نتيجة صافية		2.809.771,07	12.459.992,69	21.099.652,26	30.412.360,38	39.185.068,49
رؤوس أموال أخرى_ تم ترحيلها من جديد			2.809.771,07		3.049.826,13	6.596.093,25
مجموع رؤوس الأموال الخاصة		2.909.771,07	15.369.763,76	36.099.652,26	63.192.186,51	95.781.161,74
خصوم غير جارية						
القروض والديون المالية						
الضرائب (مؤجلة ومرصود لها)						
ديون أخرى غير جارية						
مؤونات ومنتجات ثابتة						
مجموع الخصوم غير الجارية						
الموردون والحسابات الملحقة		17.850,00	6.676.600,02	6.862.087,86	8.391.998,90	11.700.855,03
ضرائب		1.188.520,00	4.812.757,00	4.946.463,96	6.049.284.27	8.434.438,46
ديون أخرى		3.414.203,00	1.820.220,25	1.870.789,21	2.287884,00	3.189.966,93
خزينة سلبية						
مجموع الخصوم الجارية		4.620.573,00	13.309.577,27	16.729.167,16	16.729.167,16	23.325.260,42
المجموع العام للخصوم		7.530.344,07	28.679.341,03	79.921.353,67	79.921.353,67	119.106.422,17

المصدر (شركة white water).

الوضع المالي المتوقع للشركة هو كالتالي:

1. **الوظائف:**

1.1. أصول ثابتة:

تتكون الأصول الثابتة بشكل خاص من المعدات ووسائل النقل وتمثل 24% من إجمالي هيكل الأصول.

حسب التقديرات, يمكن ملاحظة أن حجم الأصول الثابتة يمكن أن يتضاعف أربع مرات, وقد تبنت الشركة سياسة تطوير نشاطها من خلال زيادة حجم الاستثمارات سنويا.

1.2. **الديون والوظائف المماثلة:**

يتعلق هذا العنوان بانتمان ضريبة القيمة المضافة في نهاية السنة المالية والذمم المدينة من العملاء (الزبائن) التي لم تحصيلها في نهاية السنة المالية المتوقعة والتي تمثل أكثر من 70% من إجمالي هيكل الأصول.

نلاحظ أن نسبة العملاء مرتفعة بسبب بطء دورة العملاء(الزبائن) حيث تتعامل المؤسسة مع الشركات المحلية والأجنبية الكبيرة والتي تحتاج إلى وقت طويل لتسوية المستحقات.

1.3. التوفر

يحتوي بند الأصول على مبلغ مالي في نهاية السنة المتوقعة, ويتكون من البنك والنقد ويمثل 7% من الهيكل الإجمالي لصافي الأصول, وهي نسبة مقبولة تسمح بتسوية الديون قصيرة الأجل.

2. المصادر

2.1. رأس المال:

يمثل بشكل أساسي رأس المال النقدي ويبلغ صافي الدخل للسنة المالية مقارنة بإجمالي حقوق الملكية 80%.

يمثل صافي الدخل المتوقع بعد الضريبة 30% من إجمالي المطلوبات, و30% من حجم الأعمال.

تتمثل سياسة الشركة من إعادة رسملة جزء من النتيجة سنويا ومن المتوقع أن يزيد رأس المال إلى ثلاث أضعاف.

2.2. الديون:

تتكون الديون ذات تاريخ استحقاق قصير الأجل بشكل خاص من ديون التشغيل مثل ضريبة الدخل وموردي الأسهم والخدمات والحساب الجاري للشركاء الذين يمثلون 20% من إجمالي الالتزامات و25% من حقوق الملكية ويمكن اعتبار ذلك أمر بألف الأهمية.

خاتمة

تم إنشاء هذه الدراسة بهدف معرفة أفضل الأهداف التي يجب أن تحققها شركتنا في سعيها للحصول على علامة بدء التشغيل.

نعمل في مجال مهم وحساس يتعلق بالحفاظ على الموارد المائية والبيئة, وهو ذو أهمية كبيرة على المسؤولية الدولية والمحلية, خاصة الوضع الحالي.

يقوم النشاط الاقتصادي لشركتنا على إنتاج ثروة تسمى القيمة المضافة وستكون إدارتها دورية بناءا على إستراتيجية قصيرة ومتوسطة المدى, وسنكون قادرين على تحقيق هذا الهدف بشكل فعال إذا تم الاستفادة من المزايا الممنوحة في إطار بدء التشغيل.

نحن نركز على تقديم خدمات عالية الجودة والتي تتطلب بعد ذلك التعبئة المستثمرة لجميع الموارد البشرية والمادية والمالية, لإنجاحها تحو الأهداف المحددة وفي إطار التنمية المستدامة, بمعنى نموذج رائد أو مثال يتبع على المستوى الاجتماعي, يتطلع إلى توظيف المزيد من القوى العاملة مع عرض ملموس على وجه الخصوص للموظفين الإشرافيين الحاصلين على تدريب جامعي.

وعليه فإننا نؤمن إننا نستحق هذه الفرصة, ونام لان يتم قبولنا للانضمام الى عائلة الشركات الناشئة من اجل المساهم بشكل فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة لبلدنا.

خـــاتمة الفـصل:

من خلال هذا الفصل تم مناقشة الطلب المقدم من طرف الشركة الناشئة الراغبة في الحصول على تسمية بدء التشغيل, حيث تم إعداد الميزانيات وجدول حسابات النتائج المتوقع حدوثها في المستقبل اعتمادا على الميزانيات وجدول حسابات النتائج للسنوات السابقة وكانت التوقعات كالتالي:

- زيادة الإيرادات السنوية للسنوات المقبلة.
- زيادة الهامش الإجمالي.
- تحقيق نتيجة ربح صافية تمثل 30% من حجم الأعمال.
- زيادة في رأس مال الشركة.

الخاتمة العامة

خاتمـــــة عامـــــة

إن عملية إنجاح المشاريع الاستثمارية تعتمد وبشكل كبير على إعداد دراسات قبلية تسمح بتحديد إمكانية مواجهة المخاطر في المستقبل وعدم اليقين بما سيحدث, وهذه الدراسات تتمثل في دراسات الجدوى الاقتصادية.

دراسة الجدوى الاقتصادية هي دراسة تستخدم لتحديد النتائج الإيجابية والسلبية المحتملة للمشروع قبل استثماره, والتأكيد على المشاكل المحتملة وتحديد إذا كانت فكرة المشروع فكرة جيدة أم لا, بعد النظر إلى جميع العوامل الهامة.

تم طرح مجموعة من الفرضيات حول هذه الدراسة للإجابة عنها وكانت الأجوبة كالأتي:

- الفرضية الأولى نصت على " **يقصد بالجدوى الاقتصادية أنها أداة عملية تستخدم لترشيد القرارات الاستثمارية الجديدة أو تقييم قرارات سبق اتخاذها أو القيام بالمفاضلة بين البدائل المتاحة, وتمر دراسات الجدوى الاقتصادية بعدة مراحل في كل مرحلة تتم دراسة معينة**" تم إثبات صحة هذه الفرضية من خلال الفصل الأول حيث عرفنا الجدوى على أنها دراسة تتضمن كافة الاتجاهات قانونية, تسويقية...هدفها الأساسي الوصول إلى اتخاذ قرارات تتلاءم مع أهداف المشروع, وتمر دراسة الجدوى الاقتصادية بثلاث مراحل متمثلة في:

المرحلة الأولى وهي مرحلة دراسة الفرصة الاستثمارية حيث تعتبر نقطة البداية في المشروع وتعتبر كدراسة منهجية للفرصة الاستثمارية, ثم تأتي المرحلة الثانية وهي مرحلة دراسة الجدوى المبدئية والتي تهدف إلى تحديد تكلفة المال المخصص للاستثمار, أما المرحلة الثالثة هي مرحلة دراسة الجدوى التفصيلية للمشروع وهي

مرحلة دراسة المشروع من الناحية القانونية, الفنية , الاجتماعية... وعلى أساسها يتم اتخاذ القرار بتنفيذ المشروع أو لا.

- الفرضية الثانية نصت على أن " **قرار التمويل هو قرار يسعى لتحديد هيكل تمويل الشركات بكل أنواعها والهيكل التمويلي الأمثل هو إحداث مزيج امثل ومختلف من مصادر التمويل في المؤسسة الاقتصادية**" كذلك تم إثبات صحة هذه الفرضية من خلال الفصل الثاني حيث تم التعريف بالقرار المالي على انه البحث عن كيفية الحصول على الأموال من المصادر المختلفة والهيكل التمويلي هو قيام المؤسسة بتمويل أصولها من مصادر داخلية وخارجية وإحداث مزيج بينهما.
- الفرضية الثالثة نصت على أن "**الشركات الناشئة تعتمد في سيرورتها على دراسات الجدوى الاقتصادية**" وكذا تم إثبات صحة هذه الفرضية من خلال الفصل الثالث, حيث قامت شركة وايت ووتر الراغبة في الحصول على علامة بدء التشغيل بإعداد دراسات الجدوى المتمثلة في التعريف بمشروعها والتعريف بوضعها المالي من خلال الميزانيات وجدول حساب النتائج وكذا إعداد دراسات متوقعة لسنوات نشاطها المقبلة.

نتائج الدراسة النظرية:

- دراسة الجدوى الاقتصادية هي الأساس في اتخاذ القرارات الاستثمارية والتمويلية وغيرها.
- التمويل هو السعي للحصول على الأموال اللازمة لتلبية حاجيات المشروع من المصادر المختلفة.
- القرار المالي يسعى للموازنة بين مصادر الأموال وكيفية الحصول عليها للوصول إلى هيكل رأس مال امثل.

- المزج بين مصادر التمويل الخاصة ومصادر التمويل المقترضة وإحداث توازن بينهما يشكل لنا هيكل تمويلي امثل.

نتائج الدراسة التطبيقية:

طبقت الشركة الناشئة دراسة الجدوى الاقتصادية لإعطاء صورة واضحة عن وضعيتها الحالية والمستقبلية رغبة منها للحصول على علامة بدء التشغيل.

الاقتراحات:

بعد الإلمام بالموضوع توصلنا إلى الاقتراحات التالية:

- تشجيع المشاريع على القيام بدراسة الجدوى.
- إعداد مكاتب متخصصة في دراسات الجدوى الاقتصادية توفر الخبرات والكفاءات اللازمة لإعداد هذه الدراسة بكل مسؤولية.
- القيام بحملات توعية تنص على ضرورة إجراء هذه الدراسات سواء القانونية أو التسويقية....
- ومع ذلك تبقى دراسات الجدوى الاقتصادية دراسة تصورية فقط تحتمل الصواب كما تحتمل الخطأ.

قائمة المراجع

قـائـمـــــــة المـــــراجـــــع

أولا: الكتب

. سيد الهواري، الإدارة المالية منهج اتخاذ القرارات، مركز الكتب الأردني، 1977 .

2. جميل احمد توفيق، على شريف، الإدارة المالية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت،1980.

3. حسين علي حروش واخرون، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق دار زهران للنشر والتوزيع، 1999.

4. عمورة عمار، الوجيز في شرح القانون التجاري الجزائري، دار المعرفة، الجزائر، الطبعة، 2000.

5. يوحنا عبد الله، ادم اللوزي سليمان، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة المنظمات، الطبعة الأولى، دار المسيرة للطباعة و والنشر، الأردن، 2000.

6. سمير محمد عبد العزيز، التأجير التمويلي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الطبعة الأولى، الإسكندرية،2001.

7. سعيد عبد العزيز عثمان، دراسات جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعة، الإسكندرية، 2001.

8. عبد النافع عبد الله الزرري، غازي توفيق فرج، الأسواق المالية، دار وائل للنشر، عمان الأردن، 2003.

9. هويشار معروف، الاستثمارات في الأسواق المالية، جامعة البلقاء، الطبعة الأولى، الطبعة الأولى، الأردن، 2003.

10. مبارك لسلوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون الجزائر، 2004.

11. محمد محمود الداعز، الأسواق المالية، دار الشروق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2005.

12. سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار التمويل التحليل المالي، مركز الإسكندرية للكتاب، شارع الدكتور مصطفى مشرقة، 2006.

13. عاطف وليم اندراوس، دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الخطوات الأسس والقواعد والمعايير،دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2007.

14. رابح الخوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، اتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.

15. شقيري نوري موسى، أسامة عزمي سلام، دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية، دار المسيرة للنشر و التوزيع، الطبعة 1، عمان ، الأردن، 2009.

16. صاح اسطي فان كجة جي، إعداد دراسات الجدوى الاقتصادية لمشاريع التنمية، بغداد، 2010.

17. طارق الحاج، مبادئ التمويل، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010.

18. فليح حسن خلف, اساسيات دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات, جامعة ال البيت, الأردن, 2012.

19. إبراهيم الكراسنة، إرشادات عملية في تقييم الأسهم والسندات، معهد السياسات الاقتصادية، صندوق النقد العربي، 2018.

20. عاشور كتوش، المحاسبة العامة، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

21. جميل توفيق، أساسيات الإدارة المالية، دار النهضة العربية، بيروت.

ثانيا: المذكرات.

22. محمد شعبان، نحو اختيار هيكل تمويلي امثل للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس،2010.

23. –زعود تبر، محددات سياسة التمويل للمؤسسة، الاقتصادية الجزائرية، مذكرة شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2010.

24. بن حركي غنية،واقع دراسات الجدوى وتقييم المشاريع الاستثمارية، مذكرة شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي،2010–2011.

25. بوضياف عبير، سوق الأوراق المالية في الجزائر، شهادة الدراسات العليا PGS جامعة قسنطينة، 2010.

26. خالدي خميسه،نوري سليمة،دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية،مذكرة شهادة ماستر،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة قسنطينة 2010–2011.

27. شباني ريم وأخريات، المؤسسة الاقتصادية ومصادر تمويلها، مذكرة شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2012–2013.

28. فاطمة الحاج قويدر، التمويل كاداة لاستمرارية المشاريع الاستثمارية، مذكرة شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2011–2012.

29.الحوزي غنية، أهمية اعتماد البورصة كوسيلة تقييم مردودية المؤسسة وتمويل تطورها، مذكرة شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيي، جامعة الجزائر3، 2011-2012.

30.هاجر عدوي، محددات الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، 2011.

31. صاحبي عبد الجليل، مدوكي يوسف، الأساليب الكمية في ترشيد قرارات تمويل المؤسسة الاقتصادية، مذكرة شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ، أم البواقي، 2012-2013.

32. معروف هشام، المفاضلة بين مصادر التمويل في المؤسسة، مذكرة شهادة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي 2012-2013.

33. رحال مروة، معيزي سمية، آليات تمويل القروض العقارية في البنوك الجزائرية، مذكرة شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي 1945 قالمة، 2012-2013..

34. هاجر سعدي، اثر دراسة الجدوى الاقتصادية عل القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية، شهادة ماجستير في العلوم الاجتماعية، جامعة فرحات عباس سطيف 2012-2013.

35. فتحي خن، أهمية دراسة الجدوى المالية في تمويل المشاريع الاستثمارية، مذكرة شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة،ة2012-2013.

36. زحوفي نور الدين، فعالية دراسة الجدوى الاقتصادية والمالية في اختيار المشاريع الاستثمارية مذكرة شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2013-2014.

37. زغاشو فاطمة الزهراء، إشكالية القروض المتعثرة مذكرة شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة قسنطينة2، 2013-2014 .

38. بن صالح صدام حسين، الإدارة المالية ومصادر التمويل في المؤسسة، مذكرة شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، 2014-2015.

39. سهام عيساوي، محددات الهيكل المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2014-2015.

40. فاطمة معاوي، دور قرارات التمويل في تحديد إنتاجية المؤسسة، مذكرة شهادة ماستر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2015-2016.

41.زليخة علال، كميلة ليمان، دور التمويل الذاتي في دعم الهيكل المالي لمؤسسة اقتصادية، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي 1945، قالمة، 2015.

42. سميحة بن محياوي، دور الأسواق المالية العربية في تمويل التجارة الخارجية، شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2015-2016 ص38.

43.هاملي أسماء، القروض البنكية، مذكرة شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2015-2016.

44.صورايا قاصدي، الحماية القانونية من المخاطر البنكية في القانون الجزائري، مذكرة شهادة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية،جامعة البويرة، 2015-2016.

45. محمد بوشوشة، تأثير السياسات التمويلية على أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة، 2015-2016.

46. منقار رقية، عيسى ديلمي شهرزاد، اثر سياسات التمويل المتبعة على أداء المؤسسات الاقتصادية، مذكرة شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس المدية، 2016-2017.

47. داقو يمينة، بالمختار يوسف، دور نظم المعلومات والاتصال في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة، مذكرة ماستر مالية المؤسسة، جامعة ادرار، 2016 -2017.

48. وعلي مريم، يوسفي ساسية، دور جدول التمويل في اتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية: مذكرة شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ادرار، 2016-2017.

49. حيمر مروان،دراسة الجدوى المالية للمشروعات الاستثمارية من وجهة نظر الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ،ماستر علوم التسيير،جامعة محمد بوضياف المسيلة 2016-2017.

50. بن لبيوض نور الهدى،دور دراسة الجدوى الاقتصادية في تقييم المشروعات الاستثمارية مذكرة ماستر في علوم التسيير،جامعة أكلي محند والحاج، البويرة 2017.

51.خناق عبد الكريم، أهمية التمويل الذاتي في استقلالية المؤسسة،مذكرة شهادة ماستر، معهد التكنولوجيا، جامعة ورقلة،2016-2017.

52. مسعودي حمزة، التوجي سيد اعلي، معايير اتخاذ القرارات المالية ودورها في ترشيد السياسة المالية للمؤسسة، مذكرة شهادة ماستر مالية المؤسسة، 2016-2017.

53. بالعجين رياض،دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية،مذكرة شهادة ماستر إدارة مالية،جامعة تيارت 2018-2019

54. اقبال مصطفى حشمت، استخدام أدوات التحليل المالي في دراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات الاستثمارية، مذكرة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، 2017-2018.

55. اية اخلف أنيس، بلجوهر جمال، العوامل المؤثرة على قرارات التمويل في البنوك التجارية، مذكرة شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس المدية، 2017-2018.

56. خالدي ثامر، الضمانات من مخاطر تمويل المؤسسة الاقتصادية، دكتوراه في القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة ، وهران، 2017-2018.

57. عمر عبد الله احمد نبي خلف، اثر القرارات التمويلية على نمو الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية والمدرجة في بورصة عمان، جامعة الشرق الوسط الأردن،2017.

58. حركاتي نبيل، تحليل قرارات التمويل وأثرها على ربحية وقيمة المؤسسة الاقتصادية، مذكرة شهادة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2017-2018.

59. تمجغدين نور الدين دور وأهمية دراسات الجدوى في تقييم وتمويل مشروعات القطاع الخاص ،أطروحة شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة بسكرة،2018 -2019.

60. علي يوسف، منذر مرهج، تقييم المشاريع ودراسة الجدوى، منشورات الجامعة الافتراضية العربية السورية، الجمهورية العربية السورية، 2018.

61. جعدي رائدة، يزيد كريمة، آليات تمويل المشاريع الاستثمارية في الجزائر، مذكرة شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2018-2019.

62. يسبع عبد القادر، محاضرات في الأسواق المالية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سيدي بلعباس، 2017-2018.

63. شعاب شهيرة، جدة نزيهة، تحسين القرارات الاستثمارية باستخدام جودة المعلومات المالية، مذكرة شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2018-2019.

64. لعيدي ربيعة، بومدين خليدة، تحديد الهيكل التمويلي الأمثل في تحسين أداء المؤسسة الاقتصادية، مذكرة شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2018-2019.

65ايناس ناصلي، التمويل الذاتي ودوره في اتخاذ القرارات الاستثمارية، مذكرة شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2018-2019 .

66. سعاد يحيى، دور الأسواق المالية في التنمية الاقتصادية وآفاق تطويرها، مذكرة شهادة دكتوراه في الاقتصاد الدولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة بسكرة، 2018-2019.

67. هاني براهيمي، آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشريع الجزائري، مذكرة ماستر، كلية الحقوق جامعة بسكرة، 2019-2020.

68. لامي عز الدين، فراحي ناصر إسلام، العوامل المؤثرة في التمويل لبناء هيكل تمويلي مناسب لمؤسسة اقتصادية، مذكرة شهادة ماستر،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس المدية، 2019 -2020.

69. -شراج عبد المجيد، ضيفاوي هشام، آليات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة يحيى فارس المدية، 2019-2020.

70. خدروش سارة، بولطينة نزهة، مصادر التمويل وأثرها على التوازن المالي، شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة جيجل، 2019-2020.

71. بولفراخ صابر، شطيبي محمد، مصادر التمويل ودورها في تحقيق التوازن المالي داخل المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ماستر، كلبية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة جيجل، 2019-2020.

72. رباح نور الهدى، بن حسين الهام، دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات على مستوى مؤسسة اقتصادية، مذكرة شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة المدية، 2019-2020.

73. شارف عبد القادر، بن رحال حمزة، دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات التمويلية في المؤسسة، مذكرة شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة تبسة، 2019-2020.

74. بوصيد شيماء، أهمية دراسة الجدوى المالية في تقييم المشاريع الاستثمارية، مذكرة شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم الباقي، 2020.

75. بن رزقه زينب،فعالية دراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاستثمارية،مذكرة شهادة ماستر في علوم التسيير،جامعة يحيى فارس المدية 2021-2022.

76. حنة هشام، شوامة عبد الرزاق، اثر التمويل على الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، مذكرة شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2021-2022.

77. بن قبي كلثوم, بن صالح وريدة, اثر القرار التمويلي على الأداء االمالي في المؤسسات الاقتصادية, كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير, جامعة المسيلة, 2022/2021.

78. بن بوبترة محمد، سياسة توزيع الأرباح في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية، مذكرة شهادة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة المسيلة، 2021-2022 ص2.

79. امجد الحسنة، صنع القرار المالي، مذكرة نيل شهادة ماجستير، جامعة دمشق مصر.

ثالثا: المجلات.

80. عبد الوهاب دادن، الجدل القائم حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الباحث، العدد السابع، جامعة ورقلة، 2009.

81. عبد الوهاب دادن، الجدل القائم حول هياكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجلة الباحث، العدد7، 2010.

82. احمد بوراس،رؤوس الأموال، مطبوعات جامعة منتوري قسنطينة 2010.

83. عادلة حاتم ناصح، عبد الخالق ياسين بدران، علاقة هيكل التمويل بربحية الشركة، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد العاشر، العدد37، البصيرة، 2014.

84. حاكم محسن محمد الربيعي، نظرية توقيت السوق وتأثيرها في القرار الاستثماري، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، 2015.

85. ياسر محمد أبو عيد، احمد علي احمد صعوبات إعداد دراسة الجدوى الاقتصادية في فلسطين، مجلة العلوم الاقتصادية، مجلد1، العدد17، السودان، 2016.

86. بن شاعة وليد وآخرون، دراسات الجدوى الاقتصادية كآلية لنجاح المشاريع الاستثمارية، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، المجلد3 ،العدد 2، الجزائر غرداية، 2020.

87. [1]–نادي مفيدة،أهمية دراسة الجدوى الاقتصادية في المشاريع الاستثمارية السياحية،دراسة حالة حمام منتيلة، المركز الجامعي غليزان، 2020.

88. اوسرير منور وآخرون، دراسة الجدوى البيئية للمشاريع الاستثمارية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع، خميس مليانة، الجزائر.

89. بن نوار عمار، غالم عبد الله، اختيار قرار التمويل الأمثل وفق فترات حياة المؤسسة الاقتصادية، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد21، العدد1، الجزائر 2021.

90. لوراتي إبراهيم، القروض البنكية وإجراءات منحها، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، المجلد2، العدد31، الجلفة .

رابعا: المحاضرات.

91. احمد بوراس،رؤوس الأموال، مطبوعات جامعة منتوري قسنطينة 2010.

92. شرياق رفيق، أسواق مالية، مطبوعة بيداغوجية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8ماي 1945 قالمة، 2017-2018.

93. بلعيدي محمد, محاضرات في مقياس الأسواق المالية, جامعة قسنطينة الجزائر, 2020-2021.

94. عبد المهدي، رحيم حمزة، محاضرة دراسة الجدوى القانونية للمشروع الاستثماري، كلية المستقبل الجامعة.

خامسا: المواد القانونية.

95. المادة 544 من القانون التجاري الجزائري.

96. المادة 551 من القانون التجاري الجزائري.

97. إدارة شركة المساهمة وتسييرها، القسم الثالث من القانون التجاري الجزائري.

سادسا: المراجع باللغة الأجنبية.

98. Gestion Defesse. La bourse des valeurs et les operation de bourse. Presses universitaires de france. Neuvieme edition 1975. P18.

99. Mohamed salah. Les valeurs mobilieres. Ibn khaldoun EDIK. Oran . sans an née. P18.

قـائـمـــــــة المـــــلاحق

قائمة الملاحق:

ملحق1: جدول حسابات النتائج لسنة 2019.

قـائـمـــــــة المـــــلاحق

رقم الحساب	البيان	الملاحظة	المبالغ
70	المبيعات والمنتجات الملحقة		10.965.400,70
72	الإنتاج المخزن او المنتقص من المخزون		
73			
74			
1	**انتاج السنة المالية**		**10.965.400,70**
60	المشتريات المستهلكة		6.198.409,42
62/61	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى		572.217,54
2	**استهلاكات السنة المالية**		**6.770.626,96**
3	**القيمة المضافة للاستغلال**		**4.194.773,74**
63	أعباء المستخدمين		166.700,00
64	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة		225.232,46
4	**اجمالي فائض الاستغلال**		**3.802.841,28**
75	المنتوجات العملياتية الأخرى		
65	الأعباء العملياتية الأخرى		
68	المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة		
78	استرجاع على خسائر القيمة والمؤونات		
5	**النتيجة العملياتية**		**3.802.841,28**
76	المنتوجات المالية		
66	الأعباء المالية		5.853,21
6	**النتيجة المالية**		**5.853,21**
7	**النتيجة العادية قبل الضرائب**		**3.796.988,07**
698/695	الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية		987.217,00
693/692	الضرائب المؤجلة على النتائج العادية		
	مجموع منتوجات النشطة العادية		**10.965.400,70**
	مجموع أعباء الأنشطة العادية		**8.155.629,63**
8	**النتيجة الصافية للانشطة العادية**		**2.809.771,07**
77	عناصر غير عادية منتوجات		
67	عناصر غير عادية أعباء		
9	**نتيجة غير عادية**		
10	**صافي نتيجة السنة المالية**		**2.809.771,07**

ملحق2: الميزانية العمومية لسنة 2019.

قـائـمـــــــة المـــــلاحق

الأصل	ملاحظة	اجمالي N	اهتلاك رصيد N	صافي N	صافي n-1
أصول غير جارية					
فارق الاقتناء-المنتوج الإيجابي او السلبي					
تثبيتات معنوية					
تثبيتات عينية					
أراضي					
مبان					
تثبيتات عينية أخرى		6.899.645,39	114.163,71	6.785.481,68	
تثبيتات ممنوع امتيازها					
تثبيتات يجري إنجازها					
تثبيتات مالية					
سندات موضوعة موضع عدالة					
مساهمات أخرى حسابات دائنة ملحقة بها					
سندات أخرى مثبة					
قروض واصول أخرى غير جارية					
ضرائب مؤجلة على الأصل					
مجموع الأصول غير الجارية		6.899.645,39	114.163,71	6.785.481,68	
أصول جارية					
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ					
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة					
الزبائن		17.570.368,41		17.570.368,41	166.681,50
المدينون الاخرون		264.000,00		264.000,00	
الضرائب وما شابهها		2.035.145,12		2.035.145,12	1.009.435,96
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة					
الموجودات وما شابهها					
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى					
الخزينة		2.024.345,82		2.024.345,82	6.354.226,61
مجموع الأصول الجارية		21.893.859,35		21.893.859,35	**7.530.344,07**
المجموع العام للأصول		28.793.504,74	**114.163,71**	28.679.341,03	**7.530.344,07**

قـائـمـــــــة المـــــلاحق

الخصوم	الملاحظة	صافيN	صافي N−1
رؤوس الأموال الخاصة			
رأس مال تم إصداره		100.000.00	
رأس مال غير مستعان			
علاوات واحتياطات			
فوارق إعادة التقييم			
فارق المعادلة			
نتيجة صافية		2.809.771,07	
رؤوس أموال خاصة أخرى			
مجموع رؤوس الأموال الخاصة		**2.909.771,07**	
الخصوم غير الجارية			
قروض وديون مالية			
ضرائب مؤجلة			
ديون أخرى غير جارية			
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا			
مجموع الخصوم غير الجارية			
الخصوم الجارية			
موردون وحسابات ملحقة		17.850,00	
ضرائب		1.118.520,00	
ديون أخرى		3.3414.203,00	
خزينة سالبة			

مجموع الخصوم الجارية		**4.620.573,00**	
المجموع العام للخصوم		**7.530.344,07**	

ملحق3: جدول حسابات النتائج لسنة2020

رقم الحساب	البيان	الملاحظة	المبالغ
70	المبيعات والمنتجات الملحقة		41.337149.89
72	الإنتاج المخزن او المنتقص من المخزون		
73			
74			
1	**انتاج السنة المالية**		**41.337149.89**
60	المشتريات المستهلكة		16.726.375,92
62/61	الخدمات الخارجية والاستهلاكات الأخرى		2.079.457,91
2	**استهلاكات السنة المالية**		**18.805.833,83**
3	**القيمة المضافة للاستغلال**		**22.531.316,06**
63	أعباء المستخدمين		5.068.600,00
64	الضرائب والرسوم والمدفوعات المماثلة		495.757,67
4	**اجمالي فائض الاستغلال**		**16.966.958,39**
75	المنتوجات العملياتية الأخرى		10.888,50
65	الأعباء العملياتية الأخرى		12.428,57
68	المخصصات للاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة		114.163,71
78	استرجاع على خسائر القيمة		

	والمؤونات		
5	**النتيجة العملياتية**		**16.851.254,61**
76	المنتوجات المالية		
66	الأعباء المالية		9.059,92
6	**النتيجة المالية**		**9.059,92**
7	**النتيجة العادية قبل الضرائب**		**16.842.194,69**
698/695	الضرائب الواجب دفعها على النتائج العادية		4.382.202,00
693/692	الضرائب المؤجلة على النتائج العادية		
	مجموع منتوجات الأنشطة العادية		**41.348.038,39**
	مجموع أعباء الأنشطة العادية		**28.888.045,70**
8	**النتيجة الصافية للأنشطة العادية**		**12.459.992,69**
77	عناصر غير عادية منتوجات		
67	عناصر غير عادية أعباء		
9	**نتيجة غير عادية**		
10	**صافي نتيجة السنة المالية**		**12.459.992,69**

ملحق4:

الميزانية العمومية لسنة 2020.

جدول رقم (5): الميزانية العمومية _خصوم_ لسنة 2020.

قـائـمـــــــة المـــــلاحق

الأصل			ملاحظة	اجمالي N	اهتلاك رصيد N	صافي N	صافي n-1
أصول غير جارية							
فارق الاقتناء-المنتوج الإيجابي او السلبي							
تثبيتات معنوية							
تثبيتات عينية							
أراضي							
مبان							
تثبيتات عينية أخرى				6.899.645,39	114.163,71	6.785.481,68	
تثبيتات ممنوع امتيازها							
تثبيتات يجري إنجازها							
تثبيتات مالية							
سندات موضوعة موضع عدالة							
مساهمات أخرى حسابات دائنة ملحقة بها							
سندات أخرى مثبة							
قروض واصول أخرى غير جارية							
ضرائب مؤجلة على الأصل							
مجموع الأصول غير الجارية				6.899.645,39	114.163,71	6.785.481,68	
أصول جارية							
مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ							
حسابات دائنة واستخدامات مماثلة							
الزبائن				17.570.368,41		17.570.368,41	166.681,50
المدينون الاخرون				264.000,00		264.000,00	
الضرائب وما شابهها				2.035.145,12		2.035.145,12	1.009.435,96
حسابات دائنة أخرى واستخدامات مماثلة							
الموجودات وما شابهها							
الأموال الموظفة والأصول المالية الجارية الأخرى							
الخزينة				2.024.345,82		2.024.345,82	6.354.226,61
مجموع الأصول الجارية				21.893.859,35		21.893.859,35	**7.530.344,07**
المجموع العام للأصول				28.793.504,74	**114.163,71**	28.679.341,03	**7.530.344,07**

قـائـمـــــــة المـــــلاحق

الخصوم		الملاحظة	صافيN	صافي N-1
رؤوس الأموال الخاصة				
راس مال تم إصداره			100.000,00	100.000,00
راس مال غير مستعان				
علاوات واحتياطات				
فوارق إعادة التقييم				
فارق المعادلة				
نتيجة صافية			12.459.992,69	2.809.771,07
رؤوس أموال خاصة أخرى			2.809.771.07	
مجموع رؤوس الأموال الخاصة			**15.369.763,76**	2.909.771,07
الخصوم غير الجارية				
قروض وديون مالية				
ضرائب مؤجلة				
ديون أخرى غير جارية				
مؤونات ومنتجات ثابتة مسبقا				
مجموع الخصوم غير الجارية				
الخصوم الجارية				
موردون وحسابات ملحقة			6.676.600,02	17.850,00
ضرائب			4.812.757.00	1.118.520,00
ديون أخرى			1.820.220,25	3.3414.203,0
خزينة سالبة				
مجموع الخصوم الجارية			**13.309.577,27**	4.620.573,00
المجموع العام للخصوم			**28.679.341,03**	7.530.344,07

قـائـمـــــــة المـــــلاحق

قـائـمـــــــة المـــــلاحق